

## ضَوَابِطُ التَّرْجِيحِ عِنْدَ اخْتِلَافِ المَخْطُوطَاتِ لِصَنَفٍ وَاحِدٍ

أ.د. طه محسن(\*)

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين. تحقيق الكتاب القديم المخطوط يعني إخراجَه على الصورة التي أرادها له مؤلفه. والغاية منه تقديم نصٍّ صحيح مستوفٍ شروطاً معينة نصت عليها الكتب التي درست قواعد تحقيق المخطوطات. لذلك لا بدَّ من بذل المحقق عنايةً خاصةً حتى يمكن التيقن من استيفاء هذه الشروط في عمله.

ومع كثرة ما صنّف في هذه القواعد إلا أنّ ما قيل لا يصل إلى الضبط التام لها، إذ تبقى مسائل على المحقق أن يُعمل رأيه لبيانها. ومن أظهر هذه المسائل الروايات التي تجلبها مخطوطات الكتاب الواحد، وما ينتج عن المقابلة بينها من تعدد الصيغ في المحل الواحد، مما يتطلب ضوابطاً تُعيّن على اختيار ما يترجّح أنّه لفظ المؤلف وقصده. الكلمات المفتاحية: المخطوطات، المقابلة، التعارض، الجنى الداني، القرائن .

(\*) جامعة بغداد - كلية الآداب.

وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الصَّوَابِطُ وَاضِحَةً حَاضِرَةً يَهْتَدِي بِهَا النَّاشرُ لَدَى التَّعَارُضِ بَيْنِ الأَلْفَاظِ، وَيَسْتَحْضِرُهَا عِنْدَ المَوَاضِعِ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا الخِلافُ، وَإِلَّا فَالاخْتِيَارُ غَيْرُ المَبْنِيِّ عَلَى عِلَلٍ صَحِيحَةٍ يُحْدِثُ أخطاءً عِلْمِيَّةً وَمَنْهَجِيَّةً، وَاضْطِرَابًا فِي النُّصُوصِ المَقْتَبَسَةِ مِنْ مِصَادِرِ سَقِيمَةٍ أَخَلَّ نَاشِرُهَا بِشَرُوطِ تَحْقِيقِهَا.

وَأَضْرَبُ لِهَذَا الخِلالِ مِثْلًا مَوْضِعًا مِنْ كِتابِ (الإعراب عن قواعد الإعراب)، لابن هشام الأَنْصارِيِّ (ت ٧٦١هـ) الَّذِي اعْتَمَدَ نَاشِرُهُ عَلَى سِتِّ مَخْطُوطَاتٍ وَمَطْبُوعَيْنِ، وَأَجْرَى بَيْنَها مُقَابَلاتٍ نَتَجَّ عَنْها اِخْتِلافاتٌ فِي الأَلْفَاظِ غَطَّتْ مِساحَةً واسِعَةً مِنَ الحِواشِي.

فَفِي الحَدِيثِ عَنِ أَوْجِهِ اسْتِعمالاتِ (لولا) وَرَدَ فِي ص ١١٠ مِنْه هَذَا النِّصُّ (أ): (وقيل (٤): قد تكون للاستفهام نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ (٥) و ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ (٦). قال (٧) الهَرَوِيُّ (٨): وَالظَّاهِرُ فِي الأَوَّلِ (٩) لِلعَرَضِ، وَفِي الثَّانِيَةِ لِلتَّحْضِيضِ).

(أ) سَأرُودُ المِتنِ مَعَ الحِواشِي بِتَرْقِيمِ النَّاشرِ لِاِرتِقايمِي.

(٤) فِي ط، م، ز: (قيل: وتكون).

(أ) سَأرُودُ المِتنِ مَعَ الحِواشِي بِتَرْقِيمِ النَّاشرِ لِاِرتِقايمِي.

(٤) فِي ط، م، ز: (قيل: وتكون).

(٥) سُورَةُ المِنافِقُونَ - آيَةُ ١٠.

(٦) سُورَةُ الأَنْعامِ (كِذا) آيَةُ ٨. وَفِي ٥، ز: أَنْزَلَ عَلَيْهِ.

(٧) ط، ٣: قاله. [وهنا بيت القصيد].

(٨) [ترجم المحقق له بعشرة أسطر قال فيها]: الهَرَوِيُّ:

هُوَ أَبُو عَبيدِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ... لَهُ: الغَرِيبِينَ... الخ.

(٩) كِذا فِي جَمِيعِ النِّسخِ. وَنَرى أَنَّ الأَصُوبَ: الأَوَّلِي.

(٥) سُورَةُ المِنافِقُونَ - آيَةُ ١٠.

(٦) سُورَةُ الأَنْعامِ (كِذا) آيَةُ ٨. وَفِي ٥، ز: أَنْزَلَ عَلَيْهِ.

(٧) ط، ٣: قاله. [وهنا بيت القصيد].

(٨) [ترجم المحقق له بعشرة أسطر قال فيها]:

الهِرَوِيُّ: هُوَ أَبُو عَبيدِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ... لَهُ: الغَرِيبِينَ... الخ.

(٩) كِذا فِي جَمِيعِ النِّسخِ. وَنَرى أَنَّ الأَصُوبَ: الأَوَّلِي.

**وَيُؤَيِّدُ حِواشِي المِحْققِ المِلاحِظِ الأَتِيَةَ:**

المِلاحِظِ الأَوَّلِ - الأَيَةُ ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ هِيَ مِنْ سُورَةِ الفِرْقالِ [٧] لا الأَنْعامِ [٨]. وَمَا فِي النِّسخَتَيْنِ ٥ وَ ز ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾ هُوَ مِنْ سُورَةِ الأَنْعامِ.

المِلاحِظِ الثَّانِي - لَفْظُ (قال الهَرَوِيُّ) بَدَلَهُ فِي النِّسخَتَيْنِ ط وَ ٣ (قاله الهَرَوِيُّ). وَهَذَا تَعَارُضٌ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى تَرْجِيحٍ، لِأَنَّ إِبْقاءَ (قال) الَّذِي اخْتارَهُ النَّاشرُ يُصَيِّرُ ما بَعْدَهُ وَهُوَ (والظَّاهِرُ فِي الأَوَّلِ... الخ) قَوْلًا لِلهِرَوِيِّ. وَإِذا اخْتَرنا (قاله) يَصِيرُ ما قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِ الهَرَوِيِّ، ثُمَّ تَلِي فَفِقرَةٌ جَدِيدَةٌ تَبْدَأُ بِـ (والظَّاهِرُ فِي الأَوَّلِ... الخ). وَهُوَ مِنْ كِلامِ ابْنِ هِشامِ.

**فَمَا الصَّحِيحُ إِذِنْ؟ أَقال أم قاله؟**

النَّاشرُ اخْتارَ (قال) وَجَعَلَ ما بَعْدَهُ كِلامًا لِلهِرَوِيِّ، وَعَرَّفَ بِهِ فِي الحاشِيَةِ ٨ بِأَنَّهُ (أبو عَبيدِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ... لَهُ الغَرِيبِينَ... الخ) فَوَقَعَ فِي خِطأٍ مَرَكَبٍ، ذَلِكُ أَنَّ المَقْصُودَ هِنا هُوَ أَبُو الحِسانِ عِليِّ بْنِ مُحَمَّدِ الهَرَوِيِّ ٤١٥ هـ لَهُ كِتابُ (الأزْهِيَّةُ فِي عِلْمِ الحِروفِ)، ذَكَرَ فِيهِ ما نَقَلَهُ ابْنُ هِشامِ عَنْهُ

فقال في (باب مواضع لولا) ص ١٧٥ (اعلم أنّ لها أربعة مواضع: تكون استفهاماً... قال الله عزَّ وجلَّ ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون ١٠] ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان ٧].

فهذا هو الذي (قاله) الهروي. وهو يبطل اختيار المحقق في المتن (قال الهروي: والظاهر في الأول... الخ).

ولا بأس أن أعززه بوسائل أخرى ترجح (قاله) ومنها:

١- كُتِبَ مؤلف (الإعراب) نفسه، وهي من النسخ الثواني المساعدة في التَّرجيح، مثل كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) ويعدُّ شرحاً لكتاب (الإعراب)، إذ تحدث ابن هشام عن أوجه (لولا) فقال في ج١ ص ٣٠٤: (الرابع - الاستفهام، نحو ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾. قاله الهروي. وأكثرهم لا يذكره. والظاهر أنّ الأولى للعرض، وأنَّ الثانية مثل ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾ [النور ١٣]). يعني للتحضيض.

فابن هشام ينصُّ هنا على (قاله الهروي).

٢- وثمَّة مورد آخر يعين على التَّرجيح، يتمثل بشروح الكُتُب وتهذيبها وتلخيصها، فإنَّها تضم المتن، وربما تقيّد عباراتها بالضُّبط.

ومن شروح (الإعراب) كتاب (مُوصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) تأليف خالد الأزهرى ت ٩٠٥ هـ. ففي متن (الإعراب) الممزوج بهذا الشرح ورد قول ابن هشام في ص ٢٠٠ (قيل: وتكون حرف استفهام، نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾

لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾. قاله الهروي. والظاهر أنّها في الأولى للعرض، وفي الثانية للتحضيض). انتهى قول ابن هشام. هذا مثلٌ لما يقع من خللٍ في النُّصوص المحقَّقة لعدم الالتزام بالضوابط الصَّحيحة التي تهدي إلى الصواب.

ومن أجل هذا كانت هذه الدِّراسة التطبيقية التي أجريتها على مخطوطات كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) لحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩ هـ الذي استعنت في تحقيقه بأحد عشر مخطوطاً قابلتُ بينها، ودرستُ الاختلافات الناتجة عنها.

وعلى وفق هذه الدِّراسة وضعت ضوابط الاختيار وصدَّرتها بتوطئة يليها الجانب التطبيقي في بحثين:

**المبحث الأول - في الأمور العامّة.** وأعني بها المخالفات التي تتكرر هي نفسها في المخطوطات، وحسمُ الخلاف فيها لا يستدعي إطالة التوقف عندها. وهي: نسخة المؤلف، ونصُّ القرآن الكريم، والاستهلال والخاتمة، والدُّعاء في التَّرضية والتَّرحم، وألفاظ التواضع والاستثناء بالمشيئة، وتكملة الشواهد.

**المبحث الثاني - في المسائل الفرعية.** وهي الصيغ المختلفة في المخطوطات مما لا يُعتاد تكررُه في مخطوطات كتبٍ أخرى، وهي تحتاجُ إلى النقد والتَّرجيح. وتضمَّن المبحث مسائل منها: السَّقَط والتَّحريف والتَّصحيّف، ومصادر الكتاب، والشاهد والمثال، والتفاوتُ في عدد النُّسخِ قلةً وكثرةً، ومخالفةُ جميع المخطوطات،

والزيادات من المصادر الأصول، والتعارض بين لفظ المخطوط والمصدر المنقول منه، ثم القرائن الداعمة للترجيح وهي ثمانية ذكرتها مع أمثلتها. أرجو أن يُحقَّق ما أودعتُ في هذه الدِّراسة النفع للدارسين والمُحقِّقين. والحمد لله ربِّ العالمين.

### التوطئة

منذ ظهور الطباعة شرع الباحثون يهتمون بالتراث القديم المكتوب للممة، وفهرسة، وتحقيقا، وطبعًا، سواءً على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات الرسمية. وصدُر زاد وفير من المؤلِّفات القديمة أشبع حاجات الملايين من طالبي المعرفة، وسدنة العلم، وسدِّ فراعًا في المكتبة العربية الإسلامية، وأعان المؤلِّفين على تمثين دراساتهم، وترصين نتائجها.

لكنَّ هذا النشر لم يصدر بصورة موحدة، إذ تعددت طرائق التَّحقيق من حيث دراسة المخطوط، واعتماد نُسخه والمُقابلة بينها، ومن حيث التعليق على متنه.

لذلك انبرى جمع من الباحثين أولي تجارب في التَّحقيق لوضع معالم يُهتدى بها عند نشر المخطوطات، ثمَّ تولى الأمر مؤسسات تهتم بالتراث، وأقام بعضها دورات للتدريب على تحقيق النُّصوص ونشرها، ينتسب إليها من يرغب في هذا العلم، وصارت هذه المادة مقرَّرًا دراسيًّا لطلبة الدراسات العليا في كليات العلوم الإنسانية.

على أنَّ المؤلِّفات في قوانين التَّحقيق لم تَسر على سَنَنِ واحد، وإنَّ اتفقت على الأصول العامَّة الرئيسة. فقد تفاوتت بين الاختصار والإطالة، وبين استيعاب القواعد والاكتفاء بدراسة جانب

واحد.

وزاد من التفاوت تنوع العلوم العربية الإسلامية، واختلاف موضوعاتها ما بين اللُّغة، والأدب، والعقائد، والتَّاريخ، والجغرافيا، والفقه، وعلوم القرآن، وعلوم الحديث الشريف، علاوة على تراث العلوم الصرفة كالفلك، والرياضيات، والطب، وعلوم الأرض. فلكلِّ واحد منها خصوصية، ولكل محقق تجربة ودراية بمادة المخطوط وموضوعه. وذلك يسمح بحصول الخلاف في وضع القواعد. وهذا التنوع في العلوم، والتفاوت في التفكير والتجربة يفرضي إلى القول إنَّ ما قيل لا يصل إلى الضُّبط التام لقواعد التَّحقيق، إذ تبقى استثناءات في الفروع، وشواذَّ يجتهد المحقق رأيه وثقافته فيها.

ومن أظهر مَوَضعَاتِ هذه القواعد الروايات المُتعدِّدة التي تجلُّبها مخطوطات الكتاب الواحد، وما ينتج عن المُقابلة بينها من اختلاف القراءة في المَوْضع الواحد. فهنا لابدُّ من سدادِ النَّظر لاختيار الصَّحيح.

وحَسْمُ الاختيار لدى التعارض يستدعي ضَوَابِط معلومة لإثبات ما يترجح أنَّه هو لفظ المؤلِّف وقصده، أو هو الذي دوَّنه، وذلك حين تكون الألفاظ في ظاهرها قابلة للمحل لخلوها من التحريف والتصحيف والخطأ الصريح الذي يبعدها عن المنافسة.

والوصول إلى هذه الضَوَابِط يستدعي الكلام على المراحل التي يمرُّ بها عمل المحقق حتَّى عملية المُقابلة.

أقول: أوَّل هذه المراحل الحصول على مخطوط

أو أكثر للكتاب، ثم تصويره على الورق لكي تسهل قراءته. ثم نرتب المخطوطات، إذا تعددت، على حسب القدم، والصحة، والتمام، ونعطي كُلَّ واحد رمزاً، ونقدِّم الأصل فننخذه أصلاً فننقده عليه المُقابِلة بين النسخ، وذلك لنتوصل إلى الفصل في اختلافها، إذ نحتاج إلى أساس نبني عليه، فيكون الأصل هو الأساس لتهديب النصِّ، وتثبيت الصيغة الصَّحيحة له.

ونكتب هذا المخطوط بدقَّة كما هو، ونقرؤه قراءة متأنية، ثم نقابل عليه المخطوطات الأخرى مجتمعة أو متفرقة واحداً واحداً، ونسجل كُلَّ اختلاف بينها في حواشي نسخة الأصل.

والأوفق أن يقابل المحقق المخطوط بنفسه عن طريق المعاينة، وهي أن يقرأ سطرًا أو أكثر من نسخة ثم يقرؤه في أخرى. وهذه الطريقة تيسر الدقَّة في معرفة رسم الكلمات وحركاتها ونقطها، فتكون صورة المخطوط عنده أوضح وأوثق مما لو اتبع طريقة المشافهة بينه وبين قارئ آخر يقرأ في نسخة وهو يقابل على نسخة أخرى، مع أنَّ هذه تتم بسرعة، وتحول دون إسقاط كلمات<sup>(١)</sup>.

بعد المُقابِلة يتوفر نصُّ مكتوب مسجَّل في حواشيه قراءات النسخ، وربما يظهر للمحقِّق ما يعدُّه تحريفًا أو تصحيفًا أو خطأ صريحًا، ومع هذا ليس له أن يُغيِّره أو يحذفه، فالأمانة تقتضي أن لا يغفل الإشارة في الحواشي إلى جميع الروايات الأخرى التي اختار من بينها ما رآه مقيمًا للنصِّ،

مؤدِّيًا إلى صوابه، إذ قد يجد قارئ في تلك الروايات وجهًا أصوب مما ارتآه الناشر<sup>(٢)</sup>، أو يجد فيها مادَّة يقيم عليها دراسة كالتي أنا بصديدها هنا. ثم تأتي التعليقات على المتن، وهي تتضمن أمورًا يسجلها المحقق على جذاذات ليعرضها على المصادر المعتمدة ويوثقها منها. وأهم ما يستحق أن يعلق عليه هو الآتي:

١- الشواهد. وهي الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، وكلام الصحابة والتابعين، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

وهذه الموارد تُوثَّق من القرآن الكريم وكتب القراءات، ومن كتب الحديث الشريف الأصول وكتب غريبه، ومن كتب السِّيَر والأمثال. وأما الشعر فيخرج من دواوينه ومجموعاته، ومن كتب الأدب واللغة وشرح شواهدها.

٢- الاقتباسات من كلام العلماء والمؤلِّفين. وهي توثَّق من مؤلفاتهم سواء ذكر المؤلف عنواناتها أم اكتفى باسم أصحابها. وعلى المحقق مُقابِلة نصوص المخطوط عليها، وإيضاح الفروق في ما بينها، والإشارة إليها بما يناسب الحاجة.

٣- الأعلام: وتشمل كُلَّ ما ينطبق عليه هذا المصطلح عند اللغويين من الأناسيِّ والأماكن والحيوان والجماد.

٤- الألفاظ الغريبة ومصطلحات العلوم، والإشارات التاريخية والأدبية والدينية، وما انبهم من ألفاظ المؤلِّف التي يفسرها المحقق أو يستدرك عليها.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون ص ٦٧ [ ط ٢ ] مؤسسة الحلبي وشركاه - القاهرة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، أعده الدكتور محمد حمدي البكري ص ٩٦، بتصرف (مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٦٩م).

حين يَفْرَغُ المحقق من مَلء أكبر قدر من الجذازات، ويقترب من استكمال الجمع يُهْرَع إلى المسوِّدة المُقَابلة على النسخ، فيُفْرَغُ فيها كُلُّ توثيق وتفسير في مكانه المناسب من الحواشي التي ستضم في مقام واحد روايات المخطوطات والمعلومات المُفْرَغة من الجذازات.

ثم تأتي عملية ترتيب موضوعات المتن، وتنظيم فقراته، وتنسيق صيغته النهائية على وفق الطرق المستحدثة في فن الطباعة وشكل الحروف. وهنا تبدو براعة المحقق في مدِّ المتن باللمسات المكملة له، والمجملة لمظهره.

فيثبت عنوانات الأبواب، والفصول، والمباحث، والمسائل بحرف أكبر من حرف النص، ويُحسن كُتِبَ أرقام الإحالات وتسلسلها في المتن وفي الحواشي، ويُنظَّم شواهد الشعر في سطور مستقلة بطريقة الشطرين، ويشير إلى بدء كُلِّ فقرة بترك فراغ في مقدِّمة السطر.

ومن الأهمية بمكان إحكام النقط، فإنَّ بعض المخطوطات وصلت إلينا من دون نقاط، وهذا يقتضي أن يكونَ المحقق حذرًا عند وضع النقاط، وخاصة في تصرفات الفعل المضارع في الياءات والتاءات والنونات، وما يتردد بين ياء المفرد الغائب وتاء المفردة الغائبة.

ويلتزم المحقق ضبطَ الكلمات بالحركات حين يكون المخطوط عاطلاً منها، وعليه التحفظ في وضع حركات الإعراب، وعلامات المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وألا يغفل كتابة المدَّة (~) والشدَّة (ُ) مع الحركة، وأن يهتمَّ بأنواع الهمزات،

ولاسيَّما فوق الألف وتحتها، فإنَّ من الناشرين من يهمل كتابتها.

ويحسن به وضع علامات الترتيم، وهي الرموز الكتابية التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدلُّ على معانٍ. منها النقطة (.)، والفارزة (،)، والنقطتان العموديتان (:)، وعلامة الاستفهام (?)، والشَّرْطَة (-)، وعلامة الحذف (...).

ويستعمل الأقواس بأنواعها: المزهرة ﴿﴾، والكبيرة الهلالية ( )، والصغيرة (( ))، والأقواس المربعة المعقوفة []، فيختار لكلِّ نوع من النصوص والكلمات الأنموذج المناسب.

ويستعمل الخطوط والأرقام في حال التقسيم والتفريع تيسيراً للقراءة المتدبرة، ولربط كُلِّ فرع بأصله. ولا ينسى إثبات أرقام صفحات المخطوط الأصل، فيشير إلى بدء كُلِّ صفحة منه برقمها مردِّفاً بالحرف (و) لوجهها، وبالْحَرْف (ظ) لظهرها.

إنَّ لهذه العلامات منزلة حُسْنَى في إفهام المكتوب، وتعيين المقصود، فرُبَّ فارزة يؤدي فقدها إلى غير المعنى المراد، أو زيادتها إلى عكسه. ورُبَّ كلمات لم تودع في أقواس قُرئت على خلاف ما قصده المؤلِّف من استعمالها.

ويصاحب هذه الإجراءات الموازنة بين روايات المخطوطات لاختيار الصَّحيح المناسب لمحلّه. فأما الحَرَف والمصَحَّف والخطأ الصُّراح فيذهب في الحواشي، ويُنبَّه على حقيقته. وأما الصَّحيح المتعافي فهو الواقع في دائرة الفحص والترجيح، ثمَّ يمكث في المتن.

وبهذا النقد تنكشف الصور الحقيقية لمستوى

النُّسخ. وحين يتبين للمحقق أنَّها سواءٌ في المراتب، وأنَّ ما جعله أصلاً لم يُعد هو الأفضل يغيّر موقفه منه، ويمكنه اتِّباع طريقة (النصِّ المختار)، فيصطفي من الروايات ما يوحي إليه أنَّه هو رأي المؤلف، ويؤدي عبارته أداءً تاماً. ومع هذا يبقى للنسخة (الأصل) اعتبارها. ولأجل ذلك تبقى أرقام صفحاتها هي الثابتة في المطبوع.

وهذا هو الذي اتبعته في دراستي بالتطبيق العمليّ المُستوحى من مخطوطات كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي الذي نشرته سنة ١٩٧٦م مستنداً في توثيق نصوصه إلى أحد عشر مخطوطاً صوّرتُها من مكتبات بغداد، والنجف، ودمشق، وتركيا، وإسبانيا، ثم مكتبة غوطا في ألمانيا التي ضمَّ مخطوطها الباب الثاني فقط من الكتاب، وهو في (الحروف الثنائية).

هذه المخطوطات هي الرواية الأولى للكتاب، وهي الأصل المَعولُّ عليه حين غابت نسخة المؤلف، أو نسخة توازنها.

وهناك روايات أخرى تكوّن النسخ الثواني، يدخل فيها أنماط متنوعة، وآثار تصلح نصوصاً للمقابلة والاستدلال.

- منها مضمون الكتاب المنشور نفسه حين يكرر المحقق النظر فيه، ويعيد قراءته، ويتعرف على لغة مؤلفه، ويتمرس بأسلوبه ليتمكن من العودة والعثور على المواضع الموزنة للموضع الذي ترددت فيه روايتان أو أكثر، فذلك معين على معرفة الأصبوب الذي يوازن بعضه بما هو مشابه له.

- ومنها المؤلفات التي تركها المؤلف، ولاسيما

الكُتب ذات المضامين المتشابهة، فإنَّ كثيراً من المؤلفين يكررون مباحث ونصوصاً وعبارات بعينها في مؤلفاتهم. ويتضح هذا في المتون النحوية والفقهية والأصولية وشروحها، وفي ملخصات الشروح، وقد يشرح الباحث كتاباً فيتبسّط فيه ثم يلخصه، وربّما يؤلفه على ثلاثة مستويات: مبسوطاً ومتوسطاً ومختصراً.

- ومن النسخ الثواني المراجع التي يستدلُّ بها المحقق على اختيار الصحيح. منها شروح الكتاب، والتقبيدات عليه، إذ تحتوي على المتن أيضاً، فهو بمثابة نسخة منه كما أنَّ الشروح تقيد النصوص بضبطها أحياناً. ومنها مختصرات الكتاب وتهذيباته.

- ومنها كتب الطبقات وتراجم العلماء ومعجمات الأماكن، وغيرها مما يمكن الرجوع إليه في إحكام ضبط الألفاظ والأعلام وتصحيحها.

- ومنها النظر في الكُتب التي تدرس الموضوع نفسه، والكُتب التي لها صلة مباشرة بالكتاب ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المقاربة لموضوعه.

- ومنها المقتبسات، وهي نوعان<sup>(٣)</sup>:

**النوع الأول:** أن يكون المؤلف هو المقتبس من غيره، والأصل موجود بيننا، ويلحق بهذا النوع الشواهد الشعرية والنثرية التي احتج بها ومصادرهما وشروحها. وهي نسخ رديفة يتوسل بها المحقق لترجيح صيغة، أو إتمام نقص، أو تصحيح لفظ.

(٣) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر ص

٤١ وما بعدها. وتحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام

هارون ص ٥٧.

**النوع الثاني:** أن يكون غير المؤلف هو الذي اقتبس من كتابه، واعتمد عليه في تأليفه.

هذا علاوة على ما للقرائن التي تصحب الجمل من دليل على تقديم لفظ دون آخر، مثل القرينة النحوية، والقرينة الصرفية، والإملائية، وقرينة الفاصلة البلاغية.

هذه البيانات هي مقدمة لضوابط الترجيح من خلال كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) الذي انتزعت من حواشيه صور الاختلافات بين أحد عشر مخطوطاً، رمزت لكل واحد منها بحرف، وهي على التوالي ص، د، ك، س، ع، م، ن، ش، ل، ظ، غ.

إن هذه الضوابط المسجلة نابعة عن نظر جديد في الاختلافات بين هذه النسخ، وهي حصيلة مراس في التحقيق، وتجارب في النشر، وقراءات متكررة للكتاب.

أما طريقة إثبات النصوص وتوضيح الخلاف فيها فتقوم على وفق الآتي:

١- أسجل عنوان الرسالة، وألحقه بإيضاح بيّن فحواه.

٢- أقتبس بين قوسين النص الذي تضمن الاختلاف من (الجنى الداني): مسبقاً برمز الصفحة (ص) ورقمها. وأحرص على أن يكون المقتبس تاماً واضحاً متضمناً اللفظ الذي رأيت أنه الراجح في هذا الموضع.

٣- أعقب على النص ببيان وجه الاختلاف بين المخطوطات ناسباً لكل رواية إلى موضعها من نسخ الكتاب على حسب الرموز التي وضعتها لكل مخطوطة.

إن المقاتلة بين الأحد عشر مخطوطاً أظهرت خلافاً كثيرة في صيغ متنوعة زيدت عدد الضوابط التي سجلتها على صورة عنوانات أرى أنها أو أكثرها تحدث في كل كتاب تتعدد مخطوطاته قلة وكثرة. وهذا التعدد أفضى إلى التداخل بين الأمثلة، أعني صلاح المثال الواحد للانتساب إلى أكثر من عنوان، لكنني كتبت مرة واحدة تحت أقرب عنوان يناسبه، مع التنبيه على إمكان دخوله في مواضع أخرى.

وأضرب لذلك أمثلة يصلح كل منها لأكثر من موضع:

١- تحت عنوان (الأدعية في الترضية والترحم) ورد الآتي:

- ص ١٥١ (ومن ذلك قولهم: لا أبا الزيد على مذهب سيبويه).

زاد في نسخة ش بعد سيبويه (رحمه الله) وهو مرجوح لانفراد ش بالزيادة.

وهذا النص يصلح تحت عنوان (النسخة الواحدة المرجوحة).

٢- وتحت العنوان نفسه ورد الآتي:

- ص ٢٨٩ (وذلك مفهوم من عبارة سيبويه رحمه الله).

ثبت (رحمه الله) في نسخة ص د س ع م ش ل ظ غ. وهي النسخ الكثرى وسقط من ك ن. وهو مرجوح لقلتها. والمثال يصلح أيضاً تحت عنوان (القليل المرجوح).

٣- تحت عنوان (السقط) ورد الآتي:

- ص ٣٨٧. من أدلة أصالة (إن) المكسورة الهمزة وفرعية المفتوحة الهمزة (الرابع - أن المكسورة

تفيد معنىً واحدًا وهو التوكيد. والمفتوحة تفيد  
وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعًا).

سقط (المفتوحة) من ص د ع م ش ل ظ،  
فأحدث خللاً في التركيب، وثبت في نسخة ك س،  
وهو الراجح مع القلة.

وهذا النص يصلح أيضًا تحت عنوان (القليل  
الراجح).

٥- وتحت عنوان (قرينة محل الشاهد والمثال)  
ورد الآتي:

- ص ٤١٢ في الكلام على (جَيْر): (ولو لم تكن  
بمعنى (نعم)... لم تؤكّد (نعم) بها في قول  
طفيل:

**وقلن على الفردوس أول مشرب**

**نعم جَيْر إن كانت أبيض دعاثره)**

في جميع المخطوطات: (أجل جَيْر) وهو  
خطأ. وصوابه (نعم جَيْر)، وهو موطن الشاهد.  
ويعضده ما في ديوان طفيل الغنوي ص ٨٤،  
وشرح التسهيل، لابن مالك ٨٥/٣.

والنص يصلح أيضًا تحت عنوان (مخالفة جميع  
المخطوطات).

\*\*\*

إن تعدد مخطوطات (الجنى الداني) ودقة  
المقابلات بينها أدّى إلى التعرف على كثرة مواطن  
الاختلاف، ثم إلى اتّساع دائرة الضوابط، فقد  
حاولت أن أفرد لكل حالة ضابطها. ولا بأس  
من هذا التعدد، فغايتي أن ينتفع منه المحققون  
كافة، سواء منهم من اعتمد مخطوطين أو ثلاثاً أو  
أربعاً أو أكثر، فلعل من هؤلاء ضالته. وكلما قلت  
المخطوطات ضاقت دائرة الاختلاف.

وحين يتوفر مخطوطان ينتفي ضابط (التفاوت  
العددي بين النسخ قلة وكثرة)، فيستغنى عما  
سميته (النسخة الواحدة المرجوحة)، و(النسخة  
الواحدة الراجحة)، و(القليل المرجوح) و(القليل  
الراجح)، والزيادة على نصف العدد، وهكذا.

ولا يستغني ذو المخطوط الواحد عما وضعت  
من ضوابط، فلديه أيضًا الروايات المساعدة التي  
يدخل فيها أنماط متنوعة، وآثار تصلح للترجيح  
تحدثت عنها تحت مسمى (النسخ الثواني).

ختامًا أرجو أن تكون الضوابط التي سأذكرها  
بأمثلتها دليلًا للمحقق، ولا أدعي بأنها القواعد  
الحديّة التي لا تخالف، فإن له مجالاً يعمل فيه  
خاطره، ويحكم تجربته، من دون أن يغفل  
خصوصية الكتاب وموضوعه.

ومن الله التوفيق.

## الدراصة التطبيقية

### المبحث الأول

#### الأمر العامّة

أبدأ قبل بيان الضوابط الفرعية، والقرائن  
الداعمة للترجيح بالإشارة إلى مسائل عامة قد لا  
يطيل المحقق التوقف عندها ليعرف الصحيح  
بالموازنة والنقد، أوضحها في الآتي:

#### أولاً - مخطوط المؤلف:

وهو الذي كتبه بنفسه. يُعتمد بتمامه ما عدا  
المخالفات الصريحة لنص القرآن الكريم. أمّا  
التحريف، والتصحيح، والخطأ الصريح، وخاصة  
الوارد ضمن ما اقتبس المؤلف من كتاب، فيكون  
نص الكتاب هو الراجح مع الإشارة في الحاشية  
إلى التغيير.

يأتي بعد مخطوط المؤلف مخطوط قرأه أو

قُرئ عليه، وأثبت بخطه أنه قُرئ عليه.

## ثانياً - القرآن الكريم

يُثبت لفظه عند الاختلاف بين النسخ، ويُعدّل نصّ المتن إذا خالف لفظ الآية سَقَطُ، أو زيادة، أو تقديم وتأخير، أو تبديل. فالترجيح يُصار إليه مع التنبيه في الحاشية على التعديل.

ومما ورد منه في (الجنّى الداني) الآتي:

- ص ١٠٦ في معاني (عن): (العاشر - الاستعلاء... منها قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ﴾. أي على قنطار).

في كُلِّ المخطوطات (ومنهم من إن تأمنه بقنطار). وهو خطأ. ولفظ (منهم) مقحم، وبدله في المصحف: (ومن أهل الكتاب). وتسرب الوهم بسبب ثبوت (ومنهم) في موضع لاحق في الآية، ونصّها ﴿وَمَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بدينارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قائماً﴾ [آل عمران ٧٥]. فالمثال هنا يعدّل على وفق نصّ الآية هكذا ﴿وَمَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ﴾.

ويجب هنا عدم التعجل في التصحيح، فلربّما قصد المؤلف قراءة غير قراءة المصحف (حفص عن عاصم). وهذا جارٍ لدى القدماء ولا سيما الذين لهم علم بالقراءات. ومما ورد منه في (الجنّى الداني) الآتي:

- ص ١٢٥: من مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء (إذا كان جملة اسمية... أو فعلاً غير متصرف، نحو: ﴿إِنْ تَرَنِّي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف ٣٩ و٤٠].

ورد (ترني) بالياء في نسخة ص ك س ع م ن

ش ظ. وهي قراءة ابن كثير من السبعة. قرأها في الوصل والوقف. وقرأها نافع وأبو عمرو بن العلاء بالياء في الوصل وبغير ياء في الوقف<sup>(٤)</sup>. وقراءة المصحف (حفص عن عاصم): من دون ياء (تَرَنٍ) وردت في نسختي د ل.

والصيغتان صحيحتان، ويرجح ترك الياء ما اعتاد عليه المؤلف من التمثيل بقراءة حفص. ويرجح إبقاءها ثبوتها في ثمانى نسخ مقابل اثنتين. وفي الحالين تحققت صحة التمثيل على اقتران الفعل الجامد (عسى) بالفاء.

## ثالثاً - الاستهلال والخاتمة في المخطوط.

أقصد المقدمة التي يسجلها المؤلف في أوّل الكتاب. وتبدأ بالبسملة، والحمدلة، والصلاة على النبيّ صلى الله عليه وسلم. إذ يزيد أحياناً بعض النساخ جملاً، أو يغيرونها أو ينقصون منها. ففي (الجنّى الداني) مثلاً زيد في الأصل بعد البسملة عبارة (وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله أجمعين وسلم). وفي ك: (اللهم صلّ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم). وفي س: (وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا). وفي ل: (ربّ يسّر وتمم بالخير). وخلت نسخة ع ن ش من ذلك كله تبعاً لنسخة المؤلف على ما أظنّ.

ويترجح هنا إثبات ما في نسخة (الأصل) وتدوين غيرها في الحواشي.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد ص ٣٩١ [تحقيق الدكتور شوقي ضيف (ط ٣) دار المعارف - مصر ١٩٨٨].

ويجب أن نفرق في هذه الحال بين مقدمة الكتاب ومقدمة شرحه، إن وجد، فمقدمة الشرح وزياداتها هي من وضع الشارح لا من نصّ المخطوط. ولذا لا تثبت هذه الزيادة في مقدمة الأصل، كما عدّها، مثلاً، محقق كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ<sup>(٥)</sup>، الذي أقحم جزءاً من مقدمة شرح خالد الأزهرى ت ٩٠٥ هـ في مقدمة كتاب (الإعراب) مما لم يرد في نسخه المخطوطة.

أما خاتمة الكتاب فإنّ عبارات مخطوطاته تكون طويلة قد تتجاوز الأربعة أسطر والخمسة، لأنها تتضمن غالباً دعاء الاختتام، والحمدلة، والتصلية، وعنوان الكتاب، واسم مؤلفه، والثناء عليه، وذكّر الأصل المنقول منه وتاريخ النسخ باليوم والشهر والسنة، واسم الناسخ، والدعاء لنفسه. وهذا يتغير في النسخ تبعاً لتغير الناسخ زيادة ونقصاً. والذي يثبت منها في المتن هو ما في نسخة الأصل، وما عداه يكتب في الحواشي.

#### رابعاً - الدعاء في الترضية والترحم.

وذلك بجانب الصحابة والتابعين والفقهاء والعلماء. فمن المؤلفين من يلحق أسماء هؤلاء دعاءً بصيغة: رضي الله عنه، ورحمه الله، فيعمد بعض الناسخين إلى تغيير هذه التراكيب بسبب موقفه منهم احتراماً أو انتساباً، فيُنقص منها، أو يزيد عليها، أو يبدلها، أو يحذفها اختصاراً.

والاختيار يكون لما في النسخ الكثرى. ومما ورد

(٥) حققه رشيد عبد الرحمن العبيدي، وطبع في دار الفكر ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.

من هذا في (الجنّى الداني) الآتي:  
- ص ١٢٦ في حذف فاء جواب الشرط: (ومثّل [بعضهم] النذور بما في صحيح البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لأبيّ بن كعب: فإنّ جاء صاحبها وإلا استمتع بها).  
في نسخة ع وحدها (لأبيّ بن كعب رضي الله عنه). وذلك مرجوح، لانفراد هذه النسخة بالزيادة.

- ص ١٥١ (ومن ذلك قولهم: لا أبا لزيد، على مذهب سيبويّه). زاد في نسخة ش بعد سيبويّه (رحمه الله). وهو مرجوح لورود الزيادة في نسخة واحدة.

- ص ٢٨٧ (وكذا قول عمر في صهيب رضي الله عنهما). في ع وحدها (وكذا قول عمر رضي الله عنه في صهيب رضي الله عنه). وهو مرجوح لورود الزيادة في نسخة واحدة.

- ص ٢٨٩ (وذلك مفهوم من عبارة سيبويّه رحمه الله). (رحمه الله) سقط من ك ن، وثبت في ص د س ع م ش ل ظ غ. وهي النسخ الكثرى، فترجح إثبات الدعاء لكثرتها.

#### خامساً - ألفاظ التواضع والاستثناء بالمشيئة.

وذلك مثل (والله أعلم) و(إن شاء الله تعالى)، وهي التي يختم بها المؤلف بعض آرائه وموضوعاته. وهي الأخرى عرضة لرغبة الناسخ أحياناً، حذفاً وزيادة وتبديلاً. فتعددت صيغها في الموضع الواحد. ويصار هنا عند التّرجيح الى النسخ الكثرى. ومن هذا:

- ص ٨٧ (والله الموفق). ترجح ثبوتها في ك س

ع م ن ش ل . وسقطت من د . وفي ظ (والله اعلم).  
- ص ٩٢ (والله أعلم) ترجح ثبوتها في ك س ع  
ن ش ل ظ . وسقطت من د . وفي م : (والله تعالى  
أعلم).

- ص ١٩٦ (والله اعلم). سقطت من نسخة د  
وحدها فترجح ثبوتها.

- ص ٣٤١ (والله اعلم) ترجح ثبوتها في نسخة  
ص د ك س ع ن ل غ . وفي ش ظ (والله أعلم  
بالصواب). وفي م (الله أعلم)

- ص ٣٥١ (والله اعلم). ترجح ثبوتها في  
نسخة ص د ك س ع ن ل غ . وفي ش (والله اعلم  
بالصواب) وفي م ظ (والله تعالى أعلم).

يتبين أن صيغة (والله أعلم) هي التي اعتاد  
عليها المؤلف، وأنها وردت في أغلب المخطوطات.  
أمّا تراكيب الاستثناء بمشيئة الله الوارد فيها  
التخالف بين المخطوطات فمنها.

- ص ٩٥ (إن شاء الله عزّ وجلّ) ترجح ثبوتها في  
د س ع ش ل . وفي ك م ن ظ : (إن شاء الله تعالى).  
- ص ٣١٠ (إن شاء الله تعالى): ترجح ثبوتها في  
نسخة ص س ع ل غ ك . وسقطت من د م ظ .  
وسقط لفظ (تعالى) من ش .

ويكثر سقوط لفظ (تعالى) أو زيادتها قبل لفظ  
الآية القرآنية التي يمثل بها المؤلف. ويستند  
الترجيح إلى سياق الكلام، وإلى الزيادة في النسخ  
المرجحة.

#### سادساً - تكملة الشاهد:

ويرد في المواضع التي يحتج فيها المؤلف بجزء  
من الآية أو البيت الشعري فلا يذكرهما تامين،  
وحين يمران بناسخ عنده علم من الكتاب أو

أثارة من الأدب يجتهد في تكملة البيت ولفظ الآية،  
ولاسيما حين يخلو تركيبها من الإفادة. وفي  
مثل هذه المواضع يرد اختلاف بين المخطوطات  
في زيادة الكلم ونقصها . والمتحقق منه في  
(الجنى الداني) قليل، منه الآتي:

- ص ٩٩ في معاني همزة الاستفهام: (التاسع -  
الاستبطاء نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحديد  
١٦]).

زاد في ك ﴿أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾.

- ص ١٦٩ في دخول اللام في جواب القسم ﴿تَاللَّهِ  
لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ﴾ [يوسف ٩١].

زاد في س ل : علينا

أقول: لا بأس من الإتمام.

#### المبحث الثاني

##### المسائل الفرعية

وهي الصيغ المختلفة في المخطوطات في المحل  
الواحد مما لا يتكرر في الموضوعات كالتي ذكرتها  
في المبحث الأول. وهي صيغ تحتاج الى النقد  
والترجيح على وفق البيئة الظاهرة.

ومن المواضع التي يتمثل فيها هذا النوع الآتي:

#### أولاً - السَّقْطُ والتحريف والتصحيف

وهي اختلافات ترد في المخطوطات دائماً،  
وتزداد كلما تعددت نسخ الكتاب. وإذا وردت  
فإنّ مصيرها إلى الحواشي، ولا يؤخذ بها. وفي الآتي  
أمثلة لما ورد منها:

#### ١- السَّقْطُ:

الأصل في النَّصِّ التمام، سواءً أكان في حديث  
المؤلف أم في حديث اقتبسه، وإذا ورد ناقصاً فإنّ  
فيه خلا، وهو مرجوح. وعلى أساس هذا الضابط

- يتم التعامل مع النسخ المختلفة نقصاً وتاماً. ومن هذا:
- ص ٩٢: في أقسام الأدوات العاملة: (وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر يجزُّ ويرفع. قال: وهو لعلّ على لغة بني تميم).  
لفظ (بني) سقط من ش.
- ص ١٠٦ في مجيء الباء للتبعيض (واستدلوا على ذلك بقوله تعالى... وقول الشاعر... وبقول الآخر).
- في س: (وقول الآخر) من دون الباء.
- ص ١١٧ (لأن الواو تدخل على كل ظاهر مقسم به).
- (به) ساقط من د.
- ص ١١٩ في الكلام على السين (فإن قلت: فكيف دخلت على الفعل المقرون بالآن في قول الشاعر...؟)  
(قول): ساقط من د.
- ص ٣٨٧: من أدله أصالة (إنّ) المكسورة الهمزة وفرعية المفتوحة الهمزة (الرابع - أنّ المكسورة تفيد معنًى واحداً وهو التوكيد، والمفتوحة تفيد وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعاً).
- (والمفتوحة) سقطت من نسخة ص د ع ش ل ظ وثبتت في ك س، وهو الراجح. وهي في ن: والمكسورة. خطأ.
- ويمكن وضع هذا النصّ في عنوان (القليل الراجح).
- ص ٥٣٩ في الكلام على (لما) التعليقية (والثاني أنّها تقابل (لو). وتحقيق تقابلها أنّك تقول...).
- (لو) سقطت من س.
- ٢- التحريف.
- وهو كثير. ومنه:
- ص ١١٠ (والهمزة في أحسن للصيرورة).  
في س ش ظ: للضرورة. تحريف.
- ص ١٢٩: في قول الهذلي: (فحورٍ قد لهوت بهنّ عين).
- في ك: لهيت. تحريف. والفعل من لها يلهو.
- ص ١٦٣ (مقتضى كلام الزمخشري أنّ لام الابتداء إذا دخلت على المضارع ولم يتقدم ((إنّ)) فالابتداء محذوف بعدها).
- في س: ولا يتقدم. وفي ل: ولو يتقدم. كلاهما تحريف.
- ص ٢٣٣ (وأما قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ٢٧٨] فقول: ((إنّ)) فيه شرط محض).  
في ك: شرطية محض. س: شرط مختص. تحريف.
- ص ٤٢١ (فالواجب على المنصف أن يتهم رأيه ولا يسرع إلى تخطئتهم).
- في نسخة ص د ك ن ش ظ: على المصنف. تحريف.
- ص ٥١١ (قلت: وهذان الوجهان يدلان على).  
في ص د: وهذا. تحريف.
- ص ٥١١: (وقال ابن عطية: حاشا يوسف لطاعته لله أو لمكانته من الله أو لترفع الله له أن يُرمَى).
- بدلاً من (أو لترفع) في س: أو ليرفع. في ظ: أو الترفع. وفي ش: أو ليرتفع، خلافاً لما في نسخة ص د ك ع م ن ل.
- ص ٥٤٦ (وأنكر المبرد استعمال لولاي وأخواته).

في س: (لولا واخواته). وهو خطأ.

- ص ٥٤٦ (فلو رُفِعَ المعطوف على توهم أنك).

في نسخة ص د س: فلو وقع. تحريف.

- ص ٥٤٩ في الكلام على معاني لوما (الثاني - أن يَكُونَ حرف تحضيض فلا يليه إلا فعل).

(إلا) ثبتت في ن ش ل ظ. وهو الصَّحِيح. وبدلها

في نسخة ص د ك ع (أو). تحريف. وهي ساقطة

من م. وعبارة س: فيليه فعل. تحريف.

### ٣- التصحيف:

وأمثلته كثيرة، وسيمر منها شيء في النصوص القابلة: واسجل في الآتي بعضها:

- ص ١٤٨ في مجيء اللام بمعنى (من) قال:

(ومثله بعضهم بقوله: سمعت له صراخًا. أي منه).

في نسخة ص سمعت له.

- ص ١٧٠ في قول أعرابي اشترى خمراً بجزءة

من صوف فغضبت عليه امرأته:

غضبت علي لأن شربت بجزءة

فلأن غضبت لأشربن بخروف

١- في د: غضبت. وفي ش ل: عصبت.

٢- في س م ل: (بجرة) بدل (بجزءة).

والنص يصلح تحت عنوان (الشاهد والمثال اللغوي).

- ص ١٨٦: في ناصب المفعول بعد واو المعية

(وذهب الزجاج إلى أن ناصبه مضمرة بعد الواو

تقديره في: ((ما صنعت وأباك؟)): وتلابس أباك).

(أباك) بالباء، في الموضعين تصحَّف في س ش ع

ل إلى (إياك) بالياء.

### ثانياً - مصادر الكتاب:

وهي المؤلفات التي اقتبس منها المؤلف، سواء

أذكر عنواناتها أم لم يذكرها. وهي بمثابة نسخ

ثانوية نحتكم إليها لدى تعارض الألفاظ في المحل

الواحد من النصِّ المقتبس. ولفظها من أقوى

دعائم التَّرجيح في هذا الحقل.

وأدون في الآتي بعض مقتبسات المؤلف من

المصادر، وهي تشتمل على اللفظ الراجح:

- ص ٩٥ في الكناية عن مجموع الحروف الأحادية

قال: (ويجمعها قولك: بكشف سألتمونيها).

(قولك) سقط من ك، وثبت في المخطوطات

الأخرى وكتاب (الغرة المخفية)، لابن الخباز ١ /

٧٤، ومنه نقل المرادي العبارة.

- ص ١٠٣ أورد قول ابن مالك (باء السببية

هي الداخلة على فاعلٍ مُعدّها مجازاً... ومنه كتبت

بالقلم).

في ل: تعدّها. وهو خلاف ما في المخطوطات

الأخرى وشرح التسهيل، لابن مالك ٣ / ٢٠.

ويصلح المثال تحت عنوان (التحريف).

- ص ١٣٥ في تفسير الآية ﴿وَيَكْفُرُوا لَا يُفْلِحُ

الْكَافِرُونَ﴾ [القصص ٨٢] (أي أعجب لأنه لا

يفلح الكافرون).

في د ش ظ (أعجب أنه)، بحذف اللام، وهو خلاف

ما في المخطوطات الأخرى وشرح التسهيل، لابن

مالك ٣ / ٤٢.

- ص ١٣٧ (وذكر بعضهم للكاف معنى آخر،

وهو أن يَكُونَ بمعنى الباء. قال: كقول العجاج

وقد قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخير).

(فقال) ساقطة من ن. وهي في نسخة ص د ك س

ع م (قال) من دون فاء، خلافاً لما في ش، ل، ظ،

ورصف المبانى في شرح حروف المعاني، للمالقي ص ٧٦.

- ص ١٥٥: قول ابن مالك في حذف لام الأمر: (فالكثر المطرد بعد أمرٍ بقول).

في نسخة ص د (يقول) وفي ن: كقوله. وفي م: يقوله. وهو خلاف ما في ش ل ظ س ع ك و(تسهيل الفوائد)، لابن مالك ص ٢٣٥.

والمثال يصلح تحت عنوان (التصحيف).

- ص ١٨٩ في الكلام على الواو العاطفة (قال ابن الخباز: وذهب الشافعي رحمه الله إلى أنها للترتيب).

(رحمه الله) سقط من د م ن. وفي ل: رضي الله. وفي نسخة ص ك س: رضي الله عنه. وفي ظ: رضي الله تعالى عنه. ويرجح (رحمه الله) ثبوته في ش ع، وفي الغرة المخفية، لابن الخباز ١ / ٣٨٣.

- ص ٢٥١ (وتبعهم ابن السكالك الخوارزمي). في د: ابن السكالك. وفي ل: ابن السكالك. وهو وهم، صوابه في المخطوطات الأخرى، وارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢ / ٦٣١.

- ص ٣٨٧: في بيان وجوه أصالة (إن) المكسورة الهمزة: (الثاني - أن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة).

في س وحدها: (بمعموليها) اتفاقاً مع شرح التسهيل، لابن مالك ١ / ٤٠٠. وفي المخطوطات الأخرى: بمعمولها. تحريف.

والنص يصلح تحت عنوان (النسخة الواحدة الراجعة).

- ص ٤٢١ في الحديث عن رُبِّ (الثاني - أن القائل قد يقول: رُبِّ عالم لقيت، وهو قد لقي

كثيراً من العلماء ولكنه يقلل من لقيه تواضعاً). في نسخة ص د ل: (ولكن). وهو خلاف ما في المخطوطات الأخرى والمسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي ص ١٥٥.

- ص ٤٤٢: في اسمية (على): (وذهب ابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة والرندي... إلى أنها اسم).

١- في ص د: ابن طراوة. وهي ساقطة من م. وهو خلاف ما في المخطوطات الأخرى وارتشاف الضرب ٢ / ٤٥١، ومنهج السالك، لأبي حيان ص ٢٣١.

٢- الرندي: سقط من م، وفي ص د ل: الربدي. وفي ك ش ظ: الزبيدي. وفي ع: الزمدي. تحريف. وما ثبت في س ن وارتشاف الضرب ٢ / ٤٥١، ومنهج السالك ص ٢٣١.

- ص ٤٥٢ في الكلام على (لات حين) (قال الزمخشري: وأما قول أبي عبيد<sup>(٦)</sup>، إن التاء داخله على (حين) فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بـ (حين) في الإمام<sup>(٧)</sup>، لا متشبث له).

في د وحدها: ملتزقة اتفاقاً مع لفظ الكشف ٤ / ٧٢. وهو المقصود الراجح. وفي المخطوطات الأخرى: ملتزمة. تحريف.

ويصلح النص تحت عنوان (النسخة الواحدة الراجعة).

- ص ٤٥٦: في الكلام على (حين أو ان): (وقال

(٦) أبو عبيد القاسم بن سلام. له: الغريب المصنف،

وغريب الحديث ت ٢٢٤ هـ.

(٧) المصحف الإمام، الذي دون في زمن عثمان رضي الله عنه.

الزمخشري: فان قلت: ما وجه الكسر في أوان؟ قلت: شُبِّهَ بـ ((إذ)) في قوله...).

في ك س ن م ش ل ظ: شبهه. وفي ع: مشبهة. والراجح: شُبِّهَ على ما ورد في نسخة د والكشاف ٧١ / ٤.

- ص ٥٠٤: في العطف بـ ((حتَّى)) على مجرور: (وقال ابن مالك في ((التسهيل)): ((لزم إعادة الجارِّ ما لم يتعين العطف))<sup>(٨)</sup>. ومثَّل بـ ((عجبت من القوم حتَّى بنهم))<sup>(٩)</sup>.

(ومثَّل بـ ((عجبت))) ثبت في م ع ل ظ اتفاقاً مع شرح التسهيل، لابن مالك ٣ / ٣١٦. وفي نسخة ص د س ن ش: (ومثَّل تعجبت). تصحيف.

- ص ٥١٦: في الكلام على ((حاشا)): (فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون. بل هي أحقُّ بمنع التصرف، لأنَّ فيها شُبِّهًا بـ ((حاشا)) الحرفية لفظاً ومعنى).

في نسخة ص د ك س ع م ن ل: (شبهها) خلافاً لما في ش ظ وشرح التسهيل ٢ / ٢٢٨.

- ص ٥٢٠: في توجيه قول الشاعر:

**فأصبح بطن مكة مقشعراً**

**كأنَّ الأرض ليس بها هشام**

(وقال ابن مالك: يُنخَّرَج على أنَّ هشاماً وإن مات فهو باقي ببقاء مَنْ خَلَفَهُ سائراً بسيرته).

في س: تخرَّج. وفي ش: يخرج. وما ثبت موافق للمخطوطات الأخرى، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٨.

- ص ٥٥٠ و ٥٥١: (وقال الزمخشري في الكشاف

(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٧٦.

(٩) شرح التسهيل ٣ / ٣١٦.

... وهذا وأمثاله مما يوجب الجنوُّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه).

(الواو) في (وأمثاله) ليست في نسخة ص د ع ل خلافاً لما في ك س م ن ش ظ والكشاف ٢ / ١٤٦.

- ص ٥٥٥: (وقال الزمخشري: والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ، كقولك: فارقتني زيد لكنَّ عمرًا حاضرًا، وجاءني زيد لكنَّ عمرًا غائبًا).

في س ل: (وجاء) بدلاً من (وجاءني) خلافاً لما في المخطوطات الأخرى، والمفصل، للزمخشري ص ١٣٩.

### ثالثاً - الشاهد والمثال:

تقدم أنَّ القرآن الكريم تأتي نصوصه في مقدمة الموارد المساندة لمخطوطات الكتاب، وأنَّ لفظه هو المقدم في التَّرجيح، إلا أنَّ تكونَ قراءة قصدها المؤلِّف، فإنَّ لفظها يبقَى إذا اتفقت النسخ أو أكثرها عليه.

وفي المرتبة الثانية في التَّرجيح تأتي الأحاديث الشريفة من أقوال النبي محمد صلى الله عليه وسلم ممَّا يرد في كتب الحديث، وغريب الحديث والسيرة النبوية، ولها القيمة نفسها في التَّرجيح، ولكن يُراعَى تعدُّد روايات الحديث، فيتحمل المؤلِّف أمانة روايته، فيبقيها المحقق كما كتبها إذا وصل إلى يقين بأنه كتبها<sup>(١٠)</sup>.

والذي تحقق من اختلاف روايات النسخ في (الجنى الداني) حديث ورد في قول المرادي في ص ٤٠٢ (وقول الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم حين

(١٠) تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام هارون

ص ٤٧.

قال: أستم ترون ذلك [لهم]؟ قالوا: نعم).

ففي هذا النَّصِّ ثلاث مخالقات:

الأولى - القول للمهاجرين وليس للأنصار على ما ورد في كتاب (غريب الحديث)، لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢/٢٧٠، و(النهاية في غريب الحديث والأثر)، لابن الأثير الجزري ١/٦٠، وأمالي السهيلي ص ٤٦. وأرى هنا ذكر الصواب، وهو إثبات كلمة (المهاجرين).

الثانية - سقوط (حين قال) من نسخة ص د ك س ع ن ل فأدى الى نسبة القول للمهاجرين لا للنبي محمد صلى الله عليه وسلم. والصواب بقاؤها كما في نسخة م ش ظ.

الثالثة - سقوط لفظ (لهم) من جميع المخطوطات ويجب زيادتها في المتن من كتب الحديث المذكورة إتماماً للجملة.

أمّا كلام العرب فالشعر هو الاغلب في الاحتجاج، ولذلك زادت مواضع الاختلاف في ألفاظه، وصارت دواوينه ومجاميعه وكتب الأدب واللغة التي اشتملت عليه نسخاً ثانوية عاضدة لروايات المخطوطات، ومرجحة أحيانا عند الاختلاف.

ومما ورد من هذه المواضع الآتي:

- ص ١٠٦ قول العباس بن مرداس:

**أربُّ يبول الثعلبان برأسه**

**لقد هان من بالت عليه ثعالب**

في س (لقد نل). خلافاً لما في المخطوطات الأخرى وديوان العباس ص ١٥١.

- ص ١١٩ قول عنتر بن شداد:

**فإنِّي لستُ خاذلكم ولكن سأسعى الآن إذا بلغت**

إنها

في ك (مناها) خلافاً للمخطوطات الأخرى وديوان الشاعر ص ٢٩٠.

ومعنى إنها: مستقرها ومنتهاها.

- ص ١٢٢: وقال النابغة:

**عفا ذو حُسى من فَرَّتْنا فالقوارع**

**فجنبنا أريك فالتلاع الدوافع**

في ص د ك ع م ل ظ: فالقوارع، بالقاف. تصحيف.

وفي س ش ن: فالقوارع، بالفاء، وهي رواية ديوان النابغة الذبياني ص ٤٢ الراجعة.

- ص ١٢٩ كقول امرئ القيس:

**فمثلك حُبلى قد طرقت ومرضع**

**فألهيته عن ذي تمانم مُغِيل**

في ل ن (محول) بدلاً من (مغيل) خلافاً لما في النسخ الأخرى وديوان امرئ القيس ص ١٢.

- ص ١٣٠ قول المتنخل الهذلي:

**فإمّا تُعرضنّ أميمَ عنّي وتنزَعُك الوشاةُ أولو  
النباط**

في ص ك س ع م ن ظ: وتنزَعُك، بالغين. وفي د ش

ل: وتنزَعُك، بالعين وهي رواية ديوان الهذليين ٢ / ١٩.

- ص ١٤٦ قول أبي الأسود الدؤلي:

**كضرائر الحسناء قلن لوجهها**

**حسدًا وبغضًا إنه لدميم**

في ص س ع م ن ش: لَدَمِيم، بالذال المعجمة،

خلافاً لنسخة د ك ل ظ ورواية الديوان ص ١٥٢ (لدميم) بالذال.

- ص ٢٠١ قول نصيب بن رباح:

**فبيننا نحن نرقبه أتاناً معلق شكوةٍ وزناد راعي**

في ن: ومزاد. وفي ش: ورياد، وفي ص د س ع م ك  
ل: وزناد، وهي رواية الديوان ص ١٠٤.

- ص ٢٥١: كقول الفرزدق:

**تنظرت نصرًا والسماكين أيُّهما**

**عليٍّ من الغيث استهلته مواطره**

في ش: تنظرت. وهي رواية ديوان فرزدق  
٣٤٧/١ وفي المخطوطات الأخرى: تنظرت.

تحريف ومعنى تنظرت: راقبت.

- ص ٣١١: قول جرير:

**فريشي منكم وهواي معكم**

**وإن كانت زيارتكم لماما**

في د ك ع م ش ظ: ريثي، من دون فاء، وهو  
خلاف ما في نسخة ص س ن ل غ، وديوان جرير  
ص ٥٠٦ (وريثي).

- ص ٣٤٤: قول زهير بن ابي سلمى

**تعلمن ها، لعمر الله، ذا قسما**

**فاقدر بذرك وانظر أين تنسلك**

في س: بذرك، بالذال، وهي رواية ديوان زهير بن  
ابي سلمى (شرح ثعلب) ص ١٨٢ وهي الراجحة.  
وفي النسخ الأخرى: بدرعك بالذال تصحيف.

- ص ٤٠٧: قول ابن الرومي:

**فكم أبٍ قد علا بابنٍ ذرى حسبٍ**

**كما علت برسول الله عدنان**

في نسخة ص د س م ش (فكم أب كم علا). وهو  
وهم مخالف للنسخ الأخرى وزهر الآداب وثمر  
الالباب، للحصري القيرواني ٢٧٣/١.

- ص ٥٤١: أنشد المفضل بن سلمة الضبي:

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم.

١- في ك ش ظ ببكمة وهي رواية ديوان المفضليات

ص ٣٦٧ الراجحة. وفي ص د س ع م ن ل: بمكمة.  
تحريف.

٢- في س ل: فدم. وهي رواية ديوان المفضليات  
ص ٣٦٧ الراجحة. وفي ص د ك ع م ن ش: قدم،  
بالقاف، تصحيف.

- ص ٥٢٠ قول عمر بن أبي ربيعة:

**كأنني حين أمسي لا تكلمني**

**ذو بغية يشتهي ما ليس موجودًا.**

في ش ل ظ: (حيث أمسي) خلافًا للمخطوطات  
الأخرى (حين أمسي)، وديوان الشاعر (حين يمسي  
لا يكلمها).

رابعًا - التفاوت العددي بين النسخ قلّة وكثرة:  
قد يقع الاختلاف بين ألفاظ المخطوطات في المحلّ  
الواحد، ولا نصّ مساعد أو دليلٌ يصحح أحدها.  
فيصير حينَ إذٍ إلى جعل زيادة النسخ وسيلة  
لاختيار اللفظ ما لم يطرأ ما يقدم القليل على  
الكثير. وجرى البحث في هذه المسألة على وفق  
الآتي:

**١- النسخة الواحدة المرجوحة:**

لا تقدّم نسخة واحدة دون أخواتها حين تصلح  
روايات المخطوطات الأخرى للمحلّ. فمما رُدّت  
فيه النسخة المنفردة الآتي:

- ص ١١٧: في الكلام على تاء القسم (وخصّ  
بعضهم دخولها على الـ ((رَبِّ)) بأن يضاف إلى  
الكعبة، وليس كذلك، لأنه قد جاء عنهم، تَرَبِّي  
في س (لأنهم) بدلًا من (لأنه).

- ص ١٢٤ في الكلام على اقتران الفعل المضارع  
بالفاء: (ومع كونه في ذلك غير محتاج إلى الفاء لا  
يتمتنع اقترانه بها).

- في ش: لا يمنع.
- ص ١٣٠ في الكلام على فاء (رُبَّ) في بعض الشواهد: (والفاء في ذلك إما عاطفة كالبيت المتقدم، وإما جواب شرط).
- في ل: جواب الشرط.
- ص ١٥٥ من مسائل لام الأمر: (الثانية - في حذف لام الطلب وإبقاء عملها أقوال: مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في ضرورة كقوله).
- في نسخة ن: إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر.
- ص ١٥٥ (وحذف الباء استغناءً بالكسرة) في ل: (اكتفاءً) بدلاً من (استغناءً)
- ص ١٦١ (وهذا معنى قول ابن عطية بعد ذكره القولين).
- في س: للقولين.
- ص ٢٣٣ (فقليل: إن فيه شرط محض).
- في ك: شرطية محض.
- ص ٤٢١ (ولكن المراد أن الندامة لو كانت قليلة لوجب أن يتجنب ما يؤدي إليها).
- في ك: أن يتجنب.
- ص ٥١١ (وقال ابن عطية: حاشا يوسف لطاعته لله أو لمكانته من الله، أو لترفع الله له).
- في س: ليرفع. وفي ش ليرتفع، وفي ظ: الترفيع. والراجح من نسخة ص د ك ع م ن ل: لترفع.
- ص ٥٤٩: في قسمي (لوما) (أحدهما - أن يكون حرف امتناع لوجب، فيختص بالأسماء، ويرتفع الاسم بعده بالابتداء).
- في ن: فيرفع الاسم بعدها.
- ٢- النسخة الواحدة الراجعة.**
- وذلك حين تنتهي العلة الموجبة لترجيح ما في
- نسخة واحدة وقد تقدمت أمثلة لهذا النوع، ونزيد إليها ما يأتي:
- ص ٩٧: (الهمزة حرف مهمل يكون للاستفهام وللنداء. وما عدا هذين القسمين من أقسام الهمزة فليس من حروف المعاني)
- (القسمين): وردت في نسخة ص فقط. والمحل يحتاج إليها بقرينة (من أقسام).
- ص ٢١٩ (أما الموصولات فبالعهد الذي في صلاتها).
- (الذي) ثبت في ن وحدها. وفي المخطوطات الأخرى (التي). والأول هو الصحيح، لأنه وصف العهد) وهو مذكر.
- ص ٢٣٧: في الكلام على الفصل بين ((أن)) المخففة وخبرها الفعل المتصرف والفعل المفيد للدعاء: (وندر عدم الفصل مع غيرهما).
- (الفصل): ثبت في ع وحدها. وفي المخطوطات الأخرى (الفعل). والأول هو المقصود، لأن الحديث عن الفصل حصراً.
- ص ٤٨٠: في الكلام على معاني ((إلا)) (القسم الرابع - التي هي عاطفة لا بمعنى الواو... هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون، فإنهم يجعلون ((إلا)) عاطفة في نحو: ما قام أحد إلا زيد مما وقع عليه النفي وشبهه).
- (عليه) ثبت في س وحدها. وسقط من باقي المخطوطات.
- ٣- القليل المرجوح.**
- ويكون حين تزيد النسخ على الواحدة وتنقص عن النصف والمختلفان صحيحان، فيترجح ما ورد في النسخ الأكثر عدداً. ومن ذلك:

- ص ٩٩ من معاني الهمزة (الثامن - التعجيب. نحو ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة ١٤]).

في ك س ن ظ: التعجب. وهو معنًى وارد، لكنَّ (التعجيب) أولى بدلالة الآية الكريمة، وهو الثابت في د ع م ش ل.

- ص ١٣٨ (أما اللفظيُّ فهو أنَّ زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيد التوكيد اللفظي).  
في س ل: زيادة الحروف.

- ص ١٦١ (وعلى هذا القول حذف اقتصارًا).  
في س د: حذفه.

- ص ١٦٣ (قلت: قد ذكر ذلك ابن مالك ومثَّله بقوله: لِيَجِبُ اللَّهُ الْمُحْسِنَ).

في س ن ش ل: (المحسنين). ولم أطلع على الجملة في كتب ابن مالك.

- ص ٢٠٠ أنواع الواو (ومنها واو الإطلاق. وهي في الحقيقة واو الإشباع، ولكنها قياسية).

في د س ع ش (واو إشباع). وفي ص ك م ن ل ظ (واو الإشباع). وهو أكثر انسجامًا ومناسبة للسياق.

- ص ٢٣٩ (تنبيه).

في ك ل: قلت.

- ص ٤٢١: في الكلام على دلالة (رَبِّ) في أمثلة: (الأول - أنَّ رَبِّ في ذلك لتقليل النظر، فالمفتخر يزعم أنَّ الشيء الذي يكثر وجوده منه يقلُّ من غيره).

في ك ش: والمفتخر. ل: فالمفتخرين. تحريف.

- ص ٤٣٣ (عدا: لفظ مشترك يكون حرفًا وفعلاً).  
في نسخة ص د ك ع: يكون حرفًا واسمًا، وهو

خطأ. وما ثبت من س م ن ش ل ظ.

- ص ٥١١ (وقال ابن عطية: حاشا يوسُفُ لطاعته لله).

في س ل ظ (لطاعته الله). ولم أطلع على كتاب ابن عطية.

#### ٤- القليل الراجح

يترجح ما في النسخ التي تقلُّ عن النصف، وتزيد على الواحدة حين تصلح الروايتان للموضع إذا دعمتها أمور أخرى. فمن ذلك:

- ص ٨٨ في مَبَحَث (معنى الحرف): (وإلى ذلك ترجع معاني الحروف كلها).

في د س ع ن ش ل ظ (الحروف). وما ثبت هو في ك م. ويدل عليه عنوان البحث (معنى الحرف) وسياق الحديث.

- ص ٢٣٩ (مذهب البصريين أنَّ ((أنَّ)) المفسرة قسم ثالث).

(أنَّ) سقط من د ك ن ع ش ل. والراجح إثباته على ما في نسخة ص س م ظ غ. زيادة في الإيضاح، وبناءً على أنَّ الأصل هو التمام وعدم النقص.

- ص ٤٣٤: (عسى: ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف. ونقله بعضهم عن ابن السراج. وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب).

في نسخة ص د ك س ع م ن: أبو عمرو، بالواو. وهو خطأ صوابه في ش ل ظ، وإجماع مصادر ترجمة الزاهد على (عمر).

#### خامسًا - مخالفة جميع المخطوطات .

يقع في الكتاب المخطوط أو في مخطوطاته، إذا تعددت، خطأ وتحريف وسقط ومخالفات علمية ومنهجية، فعندئذٍ يجب التنبيه عليها.

وكشفُ المخالفات يعتمد على ثقافة المحقق، وعلى معرفته بموضوع الكتاب، وتمرسه بأسلوب المؤلف.

وهذه المخالفات منها ما يتحدد بالرجوع إلى المصادر لتوثيق صوابه، ومنها ما يحزره المحقق وهو يتوسم النصوص. وفي كُُلِّ الأحوال هو مطالب بموقف للتعامل مع الخطأ (أثبتته في الأصل ويشير إلى الصواب في الحاشية؟ أم يثبت الصواب في الأصل ويشير في الحاشية إلى الخطأ؟)<sup>(١١)</sup>.

الأستاذ عبد السلام هارون يصرح بأنَّ (تحقيق متن الكتاب... معناه أن يؤدَّى الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه قدر الإمكان. فليس معنى التَّحْقِيق أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نُحَلِّ كلمة صحيحة محلَّ أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو ينسب المؤلف نصًّا إلى قائل وهو مُخطئ فيبدل المحقق الخطأ ويحلُّ محله الصواب. وليس التَّحْقِيق تحسِيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التأريخ، فإنَّ متن الكتاب حكم على المؤلف، وإنَّ ذلك التصرُّف عدوان على حقِّ المؤلف الذي له وحده حقُّ التبديل)<sup>(١٢)</sup>.

وفي المقابل يرى الدكتور حسام سعيد النعيمي أن يتعامل المحقق مع النصِّ بحذرٍ بالغ، إذ لعلَّ ما ظنَّه المحقق خطأً يكون قراءة أرادها المؤلف

أو رواية لبیت، أو لغة لبعض العرب. فإذا اطمأنَّ بعد المراجعة والتدقيق إلى أنه ليس من هذا القبيل أو كان خطأً نحويًّا أو لغويًّا ظاهراً وضح الخطأ في الحاشية وأشار إلى أنه هكذا ورد في الأصل وصحح المتن<sup>(١٣)</sup>.

وعلَّة هذا التصرف أنَّ المتن غير المصحَّح، وإنَّ نُبَّه عليه في الحاشية، فيه خطورة لصوقه في الأذهان، لأنَّ الأكثرين لا ينظرون في الحواشي<sup>(١٤)</sup>. وأرى أنَّ الخطأ الواضح مهما كان نوعه يُصحح في المتن، ويُنَبَّه في الحاشية على التغيير، وذلك أنَّ المؤلف ليس من قصده إحداث خطأ أو تحريف أو إسقاط لفظ. ولو رجع إلى ما كتبه لغيره. وعلى هذا سرتُ في النصوص الآتية المأخوذة من (الجنى الداني)، مع إثبات اللفظ الراجح في أصل كُُلِّ نصٍّ. - ص ١١٨ في الكلام على تاء التأنيث (وحكم هذه التاء السكون، لذلك لما عرض تحريكها في نحو (رَمَمًا) لأجل الضمير<sup>(١٥)</sup> لم تُردِّ الألف<sup>(١٦)</sup> التي هي بدل اللام إلا في لغة رديئة يقول أهلها: رَمَاتًا). (اللام) ثبت في مكانها من المخطوطات (العين). وهو خطأ، إذ الألف التي في الفعل (رَمَى) هي لام الفعل لا عينه.

- ص ١٣٠ قول المتنخل الهذلي:

**فإما تعرِّضنَّ أميمٌ عنِّي**

**وتنزَعك الوشاةُ أولو النباط**

(١٣) تحقيق النصوص بين المنهج والاجتهاد ص ٣٥. (بتصرف).

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) يعني ألف الاثنين.

(١٦) التي هي ألف الفعل (رَمَى)، ووزنه فعل، فالألف تقابل اللام.

(١١) تحقيق النصوص بين المنهج والاجتهاد، د. حسام سعيد النعيمي ص ٣٥.

(١٢) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون ص ٤٤.

في المخطوطات: النياط، بالياء. والصحيح (النباط)، بالباء، كما في ديوان الهذليين ١٩/٢. وأولو النباط: الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها.

- ص ١٤٦ في الكلام على معاني اللام (السابع عشر - أن تكون بمعنى (عن). وهي اللام الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول يتعلق به).

في المخطوطات: (عن قول قائل). وهو خطأ صوابه من شرحي التسهيل، لابن مالك ٣ / ١٥ وللمرادي ج ٢ ورقة ١٩ و (مخطوط).

- ص ٢٤٦ (قال ابن عصفور: الإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدت العامل، كقولك: لست بشراً أو لست عمراً، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً).

في كل المخطوطات (في الأمر والنهي)، وهو خطأ صوابه (في النفي والنهي) كما في مغني اللبيب، لابن هشام ١ / ٦٧، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ١٠٦، والتصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى ٢ / ١٤٦، ويؤيده أمثلة المؤلف على النفي والنهي.

- ص ٣٤٤ من مواضع ورود (ها) التنبيه: (الرابع - مع اسم الله تعالى في القسم، نحو: ها الله... وهل الجرُّ بها أو بحرف القسم المحذوف؟ [فيه] خلاف).

(فيه) زيادة لم ترد في المخطوطات تناسب تركيب الجملة.

- ص ٣٥٨ في الكلام على (إذن): (فإذا قال أزورك، فقلت إذن أزورك، فإنما أردت أن تجعل

فعله شرطاً لفعلك).

في المخطوطات (فعله شرطاً لفعله) وهو خطأ صوابه (لفعلك) من ارتشاف الضرب ٢/٣٩٨.

- ص ٣٨٨ في الكلام على كسر همزة (إن) وفتحها: (فيجب كسرها في ثمانية مواضع).

في المخطوطات: سبعة مواضع، وهو خطأ لأن المؤلف ذكر بعد ثمانية مواضع.

- ص ٣٩٠ (ويجب فتح (أن)... في تسعة مواضع). في المخطوطات: ثمانية مواضع، وهو خطأ، لأن المؤلف ذكر بعد تسعة مواضع.

- ص ٣٩٤ (وقال الزمخشري... فكما أن معنى لا بد أنك تفعل كذا بمعنى لا بعد، فكذلك لا جرم أن لهم النار [النحل ٦٢]).

(لا بعد) بدلها في المخطوطات (لا بد) وهو خطأ تصحيحه من الكشاف ٤ / ١٦٩

- ص ٣٩٨ (وتقدم الكلام على (آ) بالقصر) كتب آ في جميع النسخ (اي) والرسم هو بمدة (~) فوق الألف (آ)

- ص ٤١٤ (وقد روى الجرمي عن بعض العرب في كتاب الفرخ الجرب (خلا وعدا) بعد (ما)).

في نسخة ص ك ع ل: الفرخ. وفي س م ن ش ظ: الفرخ. والصحيح: (الفرخ) تبعاً لارتشاف الضرب ٢/٣١٨، ومنهج السالك لأبي حيان ص ١٧٥.

- ص ٤١٨ في الكلام على معاني رب (الثالث أنها تكون للتقليل والتكثير. فهي من الأضداد. وإلى

هذا ذهب الفارابي في كتاب الحروف).

في المخطوطات (الفارسي) بدلاً من (الفارابي).

وهو خطأ صوابه من كتاب المسائل والأجوبة، لابن

السيد ص ١٣٨. وطبع قسم من كتاب الحروف،

للفارابي ت ٣٣٩ هـ في بيروت بتحقيق محسن مهدي سنة ١٩٧٠.

- ص ٤٢٠ (ومما يأتي (ربّ) فيه إتياناً مطّردًا... الأشعار التي يصف فيها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها، فإنهم كثيرًا ما يستعملون في أوائلها (رُبّ) مصرّحًا بها أو الواو التي تنوب منابَ رُبّ.

في المخطوطات: (الواو التي) من دون همزة (أو)، وهو خطأ، والصّحيح (أو الواو) على ما في المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي ص ١٤٨.

- ص ٤٢١ في الكلام على ((رُبّ)) (الثالث - أن الرجل يقول لصاحبه: لا تعادني فربما ندمت).

في المخطوطات: لا تعادي. وهو خطأ صوابه (لا تعادني) على ما في المسائل والأجوبة، للبطليوسي ص ١٥٥.

- ص ٤٣٨ (في توجيه ضمير النصب بعد (عسى) قال (وفي ذلك أربعة مذاهب).

في المخطوطات (ثلاثة) وهو خطأ، لأن المؤلف ذكر بعد أربعة مذاهب.

- ص ٤٤٤ في الكلام على اسمية (على): (قال ابن يعيش: وقال قوم: الأصل أن تكونَ حرفًا، وإنما

كثر استعمالها فشبهت في بعض الأحوال بالاسم فأجريت مجراه وأدخل عليها حرف الجرّ كما يشبه الاسم بالحرف ويجري مجراه من نحو: كم وكيف).

في المخطوطات: (ويجري مجراه نحو من وكم). وهو خطأ تصحيحه من شرح المفصل، لابن يعيش ٣٩/٨.

- ص ٤٦٠ في التمثيل على (ليس) الاستثنائية

(نحو: القوم إخوتك ليس زيدًا).

في جميع المخطوطات (إلا زيدًا)، وهو خطأ، لأن الكلام والتمثيل هو على (ليس) حصراً.

- ص ٤٦٦ في الكلام على ((منذ)) (ونقله ابن يعيش عن الفراء، قال: لأن ((منذ)) مركبة من ((من)) و((نو)) التي بمعنى الذي).

في جميع المخطوطات (لأنّ مذ). وهو خطأ صوابه (منذ) على ما في شرح المفصل، لابن يعيش ٤٦/٨.

- ص ٤٧٠ - قال الشاعر:

هيا أم عمرو هل لي اليوم عندكم بغيبة أبصار  
الوشاة سبيل

في جميع المخطوطات (لعبتة أيضًا والوشاة سبيل). وهو تحريف وتصحيف صوابه من لسان العرب ٤٩١/١٥ وتاج العروس ٤٥٨/١٠.

- ص ٤٩٦ في الكلام على (أيمن) (قال ابن طاهر: هو مغيّر عند سيبويه من ((يمين)). وقال غيره: هو مغيّر من ((فعل)) اسم مشتق من ((اليمن)) كـ ((امرئ)) مغيّر من ((مرء)).

بدل (اليمن) في المخطوطات (اليمين)، وهو تحريف، والتصحيح من ارتشاف الضرب ٤٨٢/٢.

- ص ٥٣٠ (وأنشد الفراء):

علّ صروف الدهر أو دولاتها

يُدلننا اللمة من لماتها.

تصحّف (يدلننا) في جميع النسخ. ففي ل: بدلننا. وفي م ش ظ: بدائنا. وفي ص د ك س ع ن: بدلننا، والصّحيح (يدلننا) كما في معاني القرآن، للفراء ٩/٣ و٢٣٥.

- ص ٥٣٧ قال الراجز:

لَمَّا غَنَّثَتْ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

تصحَّف لفظ (غنثت) في جميع المخطوطات، ففي ص د ع: غنيت وفي ش: عيب. وفي ك س م ن ل ظ: عنيت. والصَّحِيح (غنثت) من شرح التسهيل، لابن مالك ١/٣٣ و٣/٧٤ و٤١٧. يقال: غنث، إذا شرب ثم تنفس.

سادسًا - الزيادة من المصادر الأصول

قد يقتبس المؤلف عبارة فيسقط منها لفظ أو أكثر فيخلُّ بالمعنى، ويغير الكلام، أو يسبب نسبة قول إلى غير قائله، أو يلخص عبارة فيترك ما هو مفيد لتمام الجملة. لذلك يقتضي أثبات الساقط المغير للمعنى إتماما للفائدة مع التنبيه في الحاشية على الزيادة. ومما ورد من ذلك في (الجنى الداني):

ص ١٥٧ (وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [ابراهيم ٤٦] لام الجحود على قراءة [غير] الكسائي).

لفظ (غير) ليس في المخطوطات، وهو المراد هنا لأن قراءة الكسائي فتح اللام الأولى وضمَّ الثانية (لَتَزُولُ) وهي ليست المقصودة (ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني ص ١٣٥).

- من معاني (من) (السادس - المجاوزة... ومثلة ابن مالك بنحو: عدت منه... قال: ولهذا المعنى صاحبت أفعل التفضيل، فإنَّ القائل: زيدٌ أفضل من عمرو كأنه قال: جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل [وهذا أولى من أن يقال لابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، والانحطاط في شر منه كما زعم

ما بين المعقوفتين بدله في المخطوطات (أو الانحطاط) وهو بقية نص انحذف فأخلَّ بسياق الكلام، واستدركنا عليه ما بين المعقوفتين من شرح التسهيل، لابن مالك ٣/٧ فصحت العبارة. - ص ٣١٧: نقل المؤلف في معنى (من) لانتهاه الغاية قول ابن السراج ت ٣١٦ هـ: (قال: وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت رأيت الهلال من داري [فـ (من) لك. وإذا قلت: رأيت الهلال] من خلل السحاب. فـ (من) للهلال، والهلال غاية رؤيتك). ما بين المعقوفتين زيادة من كتاب الأصول، لابن السراج ١ / ٤١١. وبها يتم الكلام، ويصح السياق.

- ص ٣٢٩ في شرطَي إعمال ((ما)) عمل ليس (أحدهما - ألا تؤكِّد بمثلها، قال ابن أصبغ: عند عامة النحويين، وأجاز جماعة من الكوفيين ((النصب)).

(النصب) زيادة من ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٥ تصحح الكلام المقتبس منه.

- ص ٣٤٣ في الكلام على (ها) الداخلة على ضمير الفصل، قال سيبويه: (وقد تكون (ها) في (ها أنت ذا) غير مقدّمة، ولكنها تكون بمنزلتها في (هذا)). يدلُّك على ذلك قوله تعالى ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ [آل عمران ٦٦] فلو كانت (ها) المقدمة مصاحبة ((أولاء)) لم تعد [مع أولاء].

(مع أولاء): زيادة من شرح التسهيل ١ / ٢٣٨ تتمم الجملة المقتبسة منه.

- ص ٤٠٨ في قول الله تعالى ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر ٦] نقل

قول الزمخشري (ولم تخلق أنثى غير حواء من قَصِيرَى رجل، فكانت أدخل في كونها آية، وأجلب لعجب السامع فعطفها بـ (ثم) على الآية الأولى للدلالة على مباينتها [لها] فضلاً ومزية).

لفظ (لها) زيادة من الكشف ٤ / ١١٣ تصحح تركيب الجملة.

- ص ٤٢٥ في قول القائل: رُبَّه رجلاً أكرمتُ (واختلف في هذا الضمير المجرور بـ (رُبِّ). فذهب كثير [من النحاة] منهم الفارسي إلى أنه...).

(من النحاة) زيادة تتمم الجملة من ارتشاف الضرب ٢ / ٤٦٢ وفيه ورد النص.

- ص ٤٦٧: في مذاهب إعراب (مذ ومنذ) الاسميتين (الثاني - أنهما مبتدآن، ويقدر زمان مضاف إلى الجملة تكون خبراً عنهما [وهو مذهب الأخفش].

ولا يدخلان عنده إلا على زمان ملفوظ به أو مقدر). (وهو مذهب الأخفش) زيادة تصحح الخبر، وتوضح عود الضمير في (عنده). وهي مستفادة

من منهج السالك، لأبي حيان، وارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٢، وشرح التسهيل، للمرادي، ج ١ ورقة ١٢٥ ب (مخطوط).

- ص ٤٩٩: في الكلام على ((حتى)) (قال الزمخشري: لأن الفعل المتعدّي بها الغرض فيه أن ينقضي [ما تعلق به] شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه).

(ما تعلق به): زيادة من (المفصل)، للزمخشري ص ١٣١ تصحح المعنى.

- ص ٥٠٠: في الكلام على ((حتى)) (وحكى في الإفصاح... قال: وصرح سيبويه بأن ما بعدها داخل في ما قبلها ولا بد، لكنه مثل بما هو بعض

[مما قبله]).

(مما قبله): زيادة تتصل بموصوفها وتوضحه، من ارتشاف الضرب ٢ / ٤٦٨. ومنه اقتبس المرادي.

- ص ٥١٢ قال ابن مالك (فمن قال (حاشاً لله) فكأنه قال: تنزيهاً لله، ويؤيد هذا قراءة أبي [السَّمال] ﴿حاشاً لله﴾ [يوسف ٣١] بالتونين).

(السَّمال) زيادة من شرح التسهيل ٢ / ٢٢٧ تصحح الخبر. واجتهد ناسخ مخطوط د فضبط (أبي) بصيغة (أبي) بضم الهمزة، وفتح الباء، وتشديد الباء، فصار (أبياً). وهذا مما يطلق

عليه التحريف المزدوج، وهو أن يرد في مخطوط تحريف يجتهد ناسخه في إصلاحه فيخطئ أيضاً.

- ص ٥١٦ قول ابن مالك (الرابعة - إذا نُصب بـ (حاشاً) فهي فعل غير متصرف، لأنها واقعة موقع (إلا) ومؤدية معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون، بل هي أحق بمنع [التصرف]).

(التصرف) زيادة من شرح التسهيل ٢ / ٢٢٨ تعدل التركيب.

- ص ٥٣١ في الكلام على لغة الجرّ بـ (لعل) (وأنكر بعضهم هذه اللّغة وتأول قول الشاعر (لعلّ أبي المغوار منك قريب) فقول: (لعل) في البيت مخففة واسمها ضمير الشأن... وهذا

ضعيف من أوجه: أحدها - أن تخفيف (لعل) لم يسمع في [غير] هذا البيت).

(غير) زيادة يقتضيها الموضع اتفاقاً مع لفظ (رصف المباني) للمالقي ص ٤٣٦: (لم يسمع في غير البيت). والعبارة مقتبسة منه.

- ص ٥٣٤ (قال ابن مالك: وما يوجد في كتب النحويين من نحو: ما قام سعد لكن سعيد... فمن كلامهم لا من كلام العرب، ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ (ولكن)... لأنه [لا] يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو).

(لا) سقط، من قلم المرادي حين نقل النص من شرح التسهيل، لابن مالك ٣ / ٢٠٢، فوقع في وهم، فعقب على النص بقوله: (قلت: وفي قوله ((إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو)) (نظر). يعني أن الأمر على غير ما يقول ابن مالك. ولكن المرادي هو الذي أخل بالنص في إسقاط (لا) منه. فاعتراضه مبني على نص غير صحيح هو سبب نقصه.

- ص ٥٣٩ (واعلم أن ((لما)) هذه لا يليها إلا فعل ماضٍ أو [مضارع] منفي بـ ((لم)). (مضارع) ليس في المخطوطات، ونص عليه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢ / ٥٧٠، وبه تستقيم الجملة.

**سابعًا - التعارض بين لفظ المخطوط والمصدر المنقول منه.**

وذلك حين يتنازع المحل الواحد من الكتاب لفظان مختلفان في نص مقتبس، أحدهما انفرد به المخطوط أو المخطوطات، والآخر في المصدر المنقول منه، وهنا نحتاج إلى مرجح يحدد لفظ المؤلف.

والذي أراه أن إجماع المخطوطات على لفظ هو الذي يؤخذ به لأنه اختيار المؤلف.

ومما ورد من هذا النوع في (الجنى الداني) الآتي: - ص ٨٦: (وقال السيرافي... ألا ترى أنك إذا قلت

مالي إنسان؟ فقيل لك: حي ناطق).

الكلام منقول من الغرّة المخفية، لابن الخباز ١ / ٧٣، وفيه (كل حيوان ناطق) بدلًا من (حي ناطق) الذي أجمعت عليه المخطوطات. ولا مرجح سوى كتاب السيرافي الذي لم يتمكن من النظر فيه، فيترجح إجماع المخطوطات.

- ص ١٠٣ قول ابن مالك (والنحويون يعبرون عن هذه الباء بـ الاستعانة).

في شرح التسهيل، لابن مالك ٣ / ٢٠ (بباء الاستعانة)، وفي ك ن ظ: بالاستعانة، وفي م ع س ش د ل: (باء الاستعانة)، وهو المختار لثبوته في أكثر النسخ.

- ص ١٣٠ في الكلام على فاء (رَبَّ): (والفاء في ذلك إمّا عاطفة، وإمّا جواب شرط كالبيت الثاني، لأن قبله:

**فإمّا تعرّضنّ أميم عني**

**وتنزَعُك الوشاة أولو النُّبَّاط).**

في ديوان الهذليين ٢ / ١٩: (فإمّا تعرّضين... وتنزَعُك).

بالرفع لا بالجزم، ورواية المخطوطات بالجزم في اللفظين وهي المختارة، لأنها اختيار المرادي.

- ص ٥٣٥ قال ابن يعيش في (لكن) (وكان يونس رحمه الله يذهب إلى أنها إذا خُففت لا يبطل عملها).

(رحمه الله) ثابتة في المخطوطات غائبة في شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٨، وترجّح إبقاؤها لإجماع المخطوطات على ثبوتها.

**ثامنًا - القرائن الداعمة للترجيح**

وهي مجموعة من الظواهر التي يمكن الاستناد

إليها لتأييد نسخة أو ترجيح لفظ حين الاختلاف في الموضع الواحد. ومنها:

### ١- قرينة الفاصلة:

يكثر استعمال السُّجْع في مقدمات الكُتُب . ويراعي المؤلّفون وحدة الفاصلة، فحين يَصْلُح لفظان لمَوْضِع، أحدهما مناسب لفاصلة قبله أو بعده يكون هذا قرينة ترجحه على غيره. فمن ذلك:

- ص ٨١ قول المرادي: (وبعد، فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه، مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صرّفتُ الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها).  
في ع ش (صنوفهم). وفي المخطوطات الأخرى (صنوفه). وهو المناسب للفاصلة اللاحقة في لفظ (حروفه).

\* \* \*

ويشبه الفاصلة التقابل الدلالي بين لفظين، فيمكن عده من قرائن الترجيح. فمن ذلك:

- ص ٤٢١ من مسائل (رُبِّ) (ولسنا نشكُّ في أنّ القائلين بأنَّ (رُبِّ) للتقليل قد وقفوا على هذه المواضع التي التكثر فيها ظاهر).

في ك ظ (الكثير) بدلاً من (التكثر). والثاني أرجح لمقابلته صيغة (التقليل) في الضدِّ. زيادة على أنّ لفظ (التكثر) تكرر استعماله في مسألة (رُبِّ) مراراً مقابل (التقليل). وتكرار اللفظ في المحل الواحد من مرجحات صحة الألفاظ.

### ٢- قرينة تكرار اللفظ:

وذلك حين يتكرر اللفظ في الفقرة أو الصفحة الواحدة ثم ترد صيغة في نسخة على خلاف

أخواتها المكررات. فمن هذا:

- ص ٩٠ في الكلام على الحرف المختص (فأما المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل منه منزلة الجزء أو لا. فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل كـ (لام التعريف). وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل).

في ك (فإن نُزِّل) بدلاً من (فإن تنزَّل) خلافاً للمخطوطات الأخرى، وهو مرجوح لتكرار صيغته (تنزَّل ويتنزَّل) في القطعة. فضلاً عن وروده في نسخة واحدة.

- ص ١٠٤ في الكلام على معاني الباء (الخامس - المصاحبة. ولها علامتان: إحداهما أن يحسن في مَوْضِعها ((مع)).

في س (يَصْلُح) بدل (يحسن). وهو مرجوح لتكرار (يحسن) ثلاث مرات في الصفحة، فضلاً عن وروده في نسخة واحدة.

- ص ١٧٤ في أقسام النون (الأول - نون التوكيد. وهي قسمان: ثقيلة وخفيفة).

(التوكيد) ثبت في ص د ك ل ن ظ. وفي س ع م ش: التأكيد. وهو مرجوح لتكرار (التوكيد) في المسألة سبع مرات فضلاً عن وروده في النسخ الكثرى.

### ٣- قرينة اعتياد المؤلّف استعمال الصيغة والمصطلح.

وذلك حين يُكثّر المؤلّف من استعمال صيغة أو يكررها في دراسته. ومنه:

- ص ٩٧: في الكلام على الهمزة (وهي أصل أدوات الاستفهام، ولأصالتها استأثرت بأمور، منها تمام التصدير بتقدمها على الفاء والواو و (ثم) في نحو: ﴿أَفَلَا تَعْقُلُونَ﴾ [البقرة ٤٤ و ٧٦]... وكان

الأصلُ في ذلك تقديمَ حرف العطف على الهمزة).  
في س: (وكان الأولى) بدلاً من (وكان الأصل).  
والثاني هو المصطلح الذي درج المرادِّي على  
استعماله. فهو المناسب للمحل، فضلاً عن  
مخالفته لبقية المخطوطات.

ومن هذا الموضوع اعتياد المؤلف تأنيث ألفاظ  
الحروف فيرجع إليها الضمير مؤنثاً أو يشير إليها  
بأسماء الإشارة المؤنثات. ومما ورد منه:  
- ص ١١٧ ( وهذه التاء فرع واو القسم).

في د: (وهذا التاء) خلافاً للمخطوطات، وذلك على  
غير اعتياد المؤلف تأنيث الحرف باسمه.  
- ص ٥٣٧ في أنواع (لما) - (الأول) - ((لما)) التي  
تجزم الفعل المضارع. وهي حرف نفي).

في س: (وهو حرف نفي) خلافاً لما اعتاد المؤلف  
عليه من تأنيث الحرف، فضلاً عن مخالفته لبقية  
المخطوطات.

#### ٤- قرينة عود الضمير

وذلك أن تشتمل الألفاظ المتعارضة على ضمائر  
يعود بعضها على متقدم أو أكثر، فالمختار منها ما  
طابق ضميرُه ما سبقه، فمن هذا:

- ص ٨٥ (الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها  
فقط. فقوله كلمة جنس يشمل الاسم والفعل  
والحرف. وعلم من تصدير الحدِّ بها أن ما ليس  
بكلمة فليس بحرف).

(بها) ثبت في نسخة ن، والضمير يعود على  
((كلمة)) وهي مؤنثة. وفي سائر النسخ ((به)).  
- ص ١١٧ (وحكى بعضهم أنهم قالوا: تالرحمن  
وتحياتك).

في د ع م ش ل ظ (أنه قالوا)، وفي ك س ن (أنهم

قالوا)، وهو الراجح لعود ضمير الجمع في (قالوا)  
على (أنهم) وهو جمع.

- ص ٣٩٥ في مواضع جواز كسر همزة ((إن))  
وفتحها (الثامن: بعد ((أما))... نحو: أما في الدار  
فإن زيدا قائم. فيجوز الكسر على تقدير: فزيد  
قائم... ويجوز الفتح على تقدير: فقيامه).

في نسخة ظ: (فقيامه) وهو الراجح لعود الضمير  
على (زيد). وفي نسخة ص د ك س ن ل: فقيامك،  
وفي ع: قيامك، من دون فاء. وفي ش: قيامه، من  
دون فاء. وهي ساقطة من م.

- ص ٣٩٦ (وذهب الزمخشري إلى أن ((إن))  
المكسورة و((أن)) المفتوحة كليهما إذا كُفَّتا بـ  
((ما)) يفيدان الحصر).

(كفَّتا) بتاء التأنيث ثبت في م ش. وهو الراجح  
لعود الضمير على مؤنثتين. وفي النسخ الأخرى:  
كُفَّا.

- ص ٥٠٠ (وقال ابن مالك: ((حتَّى)) لانتهاه  
العمل بمجرورها أو عنده... وذكر أن سيبويه  
والفراء أشارا إلى ذلك).

(أشارا) ثبت في ك ن م ع، وهو الراجح لعود  
الضمير على مثني. وفي النسخ الأخرى: أشار. وهو  
مرجوح.

- ص ٥٥٠: في الحديث عن ((مهما)). (وذكر ابن  
مالك أنها قد تردُّ ظرفاً. نكر ذلك في ((التسهيل))،  
وفي ((الكافية)). وقال في شرحها: إن جميع  
النحويين يجعلون ((ما)) و((مهما)) مثل  
((من))... وأنشد أبياتاً منها قول حاتم...).

(وأنشد) ثبت في نسخة ص د ك ع م ن ل، وهو  
الراجح لعود الضمير على ابن مالك الذي أنشد

بيت حاتم الطائي. وفي س ش ظ. وأنشدوا، وهو مرجوح.

## ٥- قرينة الخطأ الإعرابي

وذلك حين يتعرض اللفظ لمخالفة إعرابية، فإنه لا يُسجل في المتن، ويَرَجَحُ المعاني من الخطأ. ومن هذا النمط:

- ص ١٠٨ (ردّ كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق... وقد تنجّر معه معانٍ أُخر).

(معانٍ) ورد في س ع، وهو الصحيح لغةً، وفي نسخة ص د ك م ن ش ل ظ: معاني. تحريف.

- ص ١٥٢ (التحقيق أنّ معنى اللام في الأصل هو الاختصاص. وهو معنًى لا يفارقها. وقد تصحبه معانٍ أُخر).

(معانٍ) ثبت في ك س ش ظ، وهو الصحيح لغةً. وفي نسخة ص د ع م ن ل: معاني، بإثبات الياء. تحريف.

- ص ١٥٢ (وهذه اللام التي للطلب كصيغة (افعل) في أنّها قد ترد لمعانٍ أُخر غير الطلب). في ك: لمعاني. تحريف.

- ص ٢٣٣ (وأما قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ٢٧٨] فقول: ((إن)) فيه شرط محض).

في ص د: (وقيل) بالواو. وفي النسخ الأخرى: فقول. وهو الصحيح، لأنّ جواب (أما) يرتبط بالفاء.

- ص ٢٥٤ (ذكر بعضهم لـ ((بل)) قسمًا آخر، وهو أن يكون حرف جرّ خافضًا للنكرة بمنزلة رُبّ).

(خافضًا) بالنصب ثبت في ش فقط، وهو الصحيح. وفي المخطوطات الأخرى: خافض. وهو

وهم.

- ص ٣٢١: زيادة ((من)) بشرط واحد هو تنكير مجرورها: (قلت: نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين. وليس هو مذهب جميعهم، لأن الكسائي وهشامًا يريان زيادتها بلا شرط).

في نسخة ص د ك م ن: وهشام، بالرفع. والنصب هو الصحيح المسجل في س ش ل ظ ع.

- ص ٣٣٤ في الكلام على ((ما)) (وزيد في أقسام الزائدة قسمان آخران).

(قسمان آخران) بالرفع، ثبت في س فقط، وهو الصحيح. وفي المخطوطات الأخرى: قسمين آخرين.

- ص ٣٦٨ في الكلام على اسمية ((إنّا)): (قلت: هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها. وقد أجاب عنه بعض القائلين باسميتها بأنّ في الكلام حذفًا). في ص د س ش ن ظ: (حذف) بالرفع. وهو خطأ صوابه في نسخة ك ع م ل غ.

- ص ٣٧٧ في الكلام على (أما) المخففة: (إلا أنّ في عدّها من الحروف نظرًا).

في س: نظر، بالرفع، وهو خطأ صوابه في النسخ الأخرى بالنصب.

## ٦- القرينة الصرفيّة.

ومما جاء من اختلافٍ في صيغ الألفاظ في الموضع الواحد:

- ص ٣٨٧ في الكلام على (أنّ): (ونصّ النحويون على أنّها تفيد التوكيد كـ ((إنّ)) المكسورة. واستشكله بعضهم... وليس هذا الاستشكال بشيء).

في ش (الإشكال) خلافًا لما في النسخ الأخرى.

و(الاستشكال) أكثر مناسبة، لأنه المصدر القياسي للفعل (استشكل).

#### ٧- القرينة الإملائية:

من ذلك:

- ص ٥١٠ عنوان المبحث (حاشا)

رسم اللفظ في نسخة ص ونسخ أخرى بالياء (حاشى)، ورسم في نسخ بالألف (حاشا)، وهو الصحيح، لأن الأصل في رسم الحرف أن يكون بالألف إلا لعل طارئة.

- ص ٥٥٠ عنوان المبحث (مهما)

رسم اللفظ في نسخة ص ونسخ أخرى بالياء (مهمى)، وفي نسخ بالألف (مهما) وهو الصحيح، لأن الأصل في رسم الحرف أن يكون بالألف.

#### ٨- قرينة محل الاحتجاج والتمثيل اللغوي

ويحدث الاختلاف بين النسخ في محل الاحتجاج بالشاهد اللغوي، وبمحل التمثيل بالجملة المصنوعة، فيصير الاختيار للفظ المقصود بالتمثيل حصراً. ومن ذلك:

- ص ٩٨: في الكلام على معاني الهمزة (الثالث - التوبيخ، ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الاحقاف ٢٠]).

في ك س ن ش ل ظ ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بهمزة واحدة، وهي قراءة المصحف غير المقصودة بالتمثيل. والراجح ما في نسخة د ع م ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بهمزتين. وهو محل الاحتجاج، وهي قراءة ابن ذكوان (ينظر: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني ص ٢٠١ و ٢٠٢، والنشر في القراءات العشر، لمحمد بن الجزري ١ / ٣٦٦).

- ص ١٢٩: في الكلام على الفاء الناصبة للمضارع

في الأجوبة التسعة: (ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة... فإذا قلت: أكرمني فأحسن إليك، فالتقدير...).

الفاء في (فأحسن إليك) ثبتت في س ن، وهي محل التمثيل، وسقطت من المخطوطات الأخرى توهماً. - ص ٢٠٠: في الكلام على أنواع الواو (ومنها واو الإبدال، وهي بدل من همزة، نحو: يؤمن). في د (يؤمن) بإثبات الهمزة، وهو خلاف المراد بالتمثيل من دون همزة على ما ورد في المخطوطات الأخرى.

- ص ٢٣٠ في إعمال (إن) النافية (والصحيح جواز إعمالها لثبوته نظماً ونثراً، فمن النثر... قال أعرابي: إن قائماً. يريد: إن أنا قائماً).

في ش: (إن قائم)، بالرفع. والصحيح: قائماً، بالنصب على ما ورد في المخطوطات الأخرى، والنصب هو موطن الاحتجاج بالعبارة.

- ص ٣٩٣ (وأجاز الكوفيون فتح ((إن)) إذا وقعت جواب القسم دون لام، نحو: والله أن زيداً قائم).

في نسخة ص د ك ع ل: لقائم، بإثبات اللام. وهو خطأ. وفي س ش ظ: قائم، من دون لام، وهو محل التمثيل الصحيح. وسقط (قائم) من م ن. - ص ٤١٢ في الكلام على (جَيْر) (ولو لم تكن بمعنى ((نعم))... لم تؤكد ((نعم)) بها في قول طفيل:

وقلن على الفردوس أول مشرب

نعم جَيْر إن كانت رواءً أسافله).

في جميع المخطوطات (أجل جَيْر)، وهو خطأ، وصوابه (نعم جير)، وهو موطن الاحتجاج.

ويعضده ما في ديوان طفيل ص ٨٤، وشرح

التسهيل، لابن مالك ٣ / ٨٥.

- ص ٥٠٠ (واختُلف في المجرور بـ ((حتى))) هل يدخل في ما قبلها أو لا؟... قال ابن مالك... فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، فزيد يجوز أن يكونَ مضروبًا انتهى الضرب به).

(حتى زيد) هكذا في نسخة ص س م. وهو موضع التمثيل. وفي د ك ع ن ش ل ظ: زيّدًا، بالنصب، وهو خطأ.

### الخاتمة

حين لم تتوحد طرائق تحقيق المخطوطات ونشرها صار لزامًا أن يُهرع أهل العلم بهذا الفن إلى وضع قواعد يهتدي بها المحققون، ثم تبع هذا الوضع إقامة دورات تعليمية، واستحداث مقررات دراسية في تحقيق النصوص ضمن مناهج طلبة الدراسات العليا.

ومع أن المؤلفات في قواعد التحقيق اتفقت على الأصول العامّة الرئيسة فإنها تفاوتت بين الاختصار والتطويل، وبين استيعاب القواعد والاكتفاء بجانب واحد.

وزاد من التفاوت تنوع العلوم العربية الإسلامية، وتعدد موضوعاتها، والاختلاف بين المحققين في الثقافة والتجربة ممّا يُفضي إلى القول: إنَّ ما قيل في هذا الشأن لا يصل إلى الضبط التام لقواعد التحقيق، إذ يبقى استثناءات في الفروع، ومسائل لها حاجة إلى البيان.

ومن أظهر مباحث التحقيق الروايات التي خلفها مخطوطات الكتاب الواحد وما ينتج لدى المُقابِلة بينها من اختلاف القراءات في الموضع

الواحد.

وترجيح اللفظ المناسب لمحلّه لدى التعارض يقتضي ضوابط معلومة يستند المحقق إليها لاختيار ما يترجح أنه لفظ المؤلف.

وقد رأيت أن تيسير فهم هذه الضوابط يستدعي بيانًا للمراحل التي يمرّ بها المحقق حتى عملية المُقابِلة. وهذا ما جرى به القلم حين جعلت أولها الحصول على مخطوط أو مخطوطات للكتاب، ثم اختيار واحد منها، إذا تعددت، ليكون أصلًا تنعقد عليه المُقابِلة بينها وليتوفر بعدها متن صالح مسجّل في حواشيه قراءات النسخ الأخرى التي وُضع لكل منها رمز يخصّها.

ثم تأتي التعليقات على المتن، وهي التي يسجلها المحقق في الحواشي بعد أن يرجع إلى المصادر، ويقابل عليها النصوص المقتبسة، ويخرّج الشواهد، ويفسّر الغريب، ويستدرك ما يمكن استدراكه على المتن.

ويرافق تسجيل التعليقات عملية ترتيب موضوعات الكتاب، وتنظيم فقراته، وتنسيق صيغته الأخيرة على وفق ما استجد من فنّ الطباعة وشكل الحروف، فيثبت عنوانات الأبواب والفصول والمباحث بحرف متميز كبير، ويكتب شواهد الشعر في سطور مُستقلّة بطريقة الشطرين، ويحكم نَقَط الألفاظ، ويلتزم ضبطها بالحركات، ويحسن وضع علامات الترقيم، ويستعمل الخطوط والأرقام في حال التقسيم والتفريع. ولا ينسى إثبات أرقام أوراق المخطوط (الأصل)، رقمًا لوجه الورقة، ورقمًا لظهرها.

ومع هذه الإجراءات تجري الموازنة بين روايات

كتابه واعتمد عليه في تأليفه. هذا علاوة على ما للقارئ التي تصحب الجملة من دلالة على تقديم لفظ دون لفظ. كانت هذه البيانات مقدمة للجانب التطبيقي لَصَوَابِطِ التَّرْجِيحِ التي انتزعتها من صور الاختلافات بين مَخَطُوطَاتِ كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني).

أما الجانب التطبيقي فإنه اشتمل على مَبْحَثَيْنِ: المَبْحَثُ الأول - في صَوَابِطِ الأُمُورِ العَامَّةِ، وهي التي تَظْهَرُ في أمر مُحدَّد يسهل حسم الخلاف فيه دون طولٍ توقُّفٍ.

المَبْحَثُ الثاني - في صَوَابِطِ مسائل الخلاف الفرعية، وهي الأكثر ورودًا والأشد احتياجًا إلى زيادة نظر للفصل فيها. وقد جعلتها تحت عنوانات زادت على الخمسة عشر. ولكل منها أمثلتها من الكتاب، وبعضها كثير، وبعضها قليل، وقد تتداخل المسائل فيصُلِحُ المثال الواحد أحيانًا لأكثر من عنوان.

لقد سجلت نصوصًا تحت عنواناتها مع أنَّها تصلح تحت عنواناتٍ غيرها لأنني أكتب للمُحَقِّقِينَ كَافَّةً سواء منهم من حصل على بضعة مَخَطُوطَاتٍ أم مَن حصل على اثنين أو واحد، فلكلِّ محقق بغيته في هذه النماذج.

المَخَطُوطَاتِ ونقدها لاختيار الأصحَّ المناسبٍ لمحلِّه، فأما المَحْرَفُ والمَغْيَرُ والخطأ فمصييره الحواشي، وأما المتعاني فهو الواقع تحت دائرة الفحصِ والموازنة ثم التَّرجيحِ ليمكث في المَتْنِ.

وبهذا النقد تنكشف الصور الحقيقية لمستوى النسخ. وحين يتبين للمحقق أنَّها سواءٌ في المراتب يمكنه الاستغناء عن قاعدة (الأصل) واتِّباعِ طريقة (النصِّ المختار) فينتقي من الروايات ما يوحى إليه أنه هو رأي المؤلف ولفظه. وهذا ما سرت عليه في كتاب (الجنى الداني) للمرايِّ الذي استفدت في تحقيقه من أحد عشر مَخَطُوطًا كانت هي الرواية الأولى للكتاب وهي الأصل المعول عليه أولًا في هذه الدِّراسَةِ التطبيقية المستوحاة منها.

وهناك مواردٌ أخرى تكوَّنُ النسخَ الثواني تدعم بعض الروايات في المُقَابَلَةِ والاستدلال.

منها مضمون الكتاب نفسه، ومنها المُولَّفَاتِ التي تركها المؤلف ولاسيما الكُتُبُ ذات المضامين المتشابهة، ومنها المراجع التي يستدلُّ بها المحقق على اختيار الصَّحيح مثل شروح الكتاب وتهذيباته، ومنها الكُتُبُ التي تدرس الموضوع نفسه، والتي لها صلة مباشرة بالكتاب.

ومنها المقتبسات سواءً منها ما اقتبسها المؤلف من مصادر بقيت بين أيدينا أم ما اقتبسها غيره من

## المصادر

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي  
ت ٧٤٥ هـ، تحقيق مصطفى النماس، القاهرة ١٩٨٧ م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي ت  
٤١٥ هـ، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٩٧١ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج ت ٣١٦ هـ،  
تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي (ج ١) مؤسسة  
الرسالة - بيروت (ط ٢) ١٤٠٧ = ١٩٨٧ م.
- أصول نقد النصوص ونشر الكُتُب، برجستراسر،  
إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري، مطبعة دار  
الكُتُب - القاهرة ١٩٦٩ م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري ت  
٧٦١ هـ، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر  
١٩٧٠ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن مرتضى  
الزبيدي ت ١٢٠٥ هـ مصر ١٣٠٦ هـ.
- تحقيق النصوص بين المنهج والاجتهاد، الدكتور حسام  
سعيد النعيمي، مطبوعات جامعة بغداد ١٩٩٠ م.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون (ط ٢)،  
القاهرة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن  
مالك ت ٦٧٢ هـ، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة  
١٩٦٨ م.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني ت ٤٤٤  
هـ، تحقيق أوتوبرتزل، استانبول ١٩٣٠ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم  
المرادي ت ٧٤٩ هـ، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار  
الكُتُب - الموصل ١٩٧٦ م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، حققه وشرحه عبد الكريم  
الدجيلي، بغداد ١٩٥٤ م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم  
(ط ٣) دار المعارف - مصر ١٩٦٩ م.
- ديوان جرير (شرح محمد اسماعيل الصاوي)، دار  
الأندلس - بيروت. ب. ت.
- ديوان زهير بن أبي سُلمي (شرح أحمد بن يحيى  
ثعلب ت ٢٩١ هـ) - دار القومية - القاهرة ١٣٨٤ هـ  
= ١٩٦٤ م.
- ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر  
أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٨ م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه الدكتور  
يحيى الجبوري بغداد ١٩٦٨ م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة (شرح محمد محيي الدين  
عبد الحميد) مطبعة السعادة - مصر ١٩٦٠ م.
- ديوان عنتر، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب  
الإسلامي ب. ت.
- ديوان الفرزدق (شرح عبد الله الصاوي)، مصر  
١٩٣٦ م.
- ديوان المفضليات، أبو العباس المفضل بن محمد  
الضبي ت ١٧٠ هـ، دار الآباء اليسوعيين، بيروت  
١٩٢٠ م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق الدكتور شكري  
فيصل، دار الفكر ١٩٦٨ م.
- ديوان الهذليين (شعر المتنخل الهذلي)، دار الكُتُب  
المصرية ١٩٦٥ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد  
النور المالقي ت ٧٠٢ هـ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط  
(ط ٣) دمشق ٢٠٠٣ م.
- زهر الآداب وثمر الألباب، أبو اسحاق الحصري ت  
٤١٣ هـ، تحقيق علي محمد البجاوي (ط ٢)، دار إحياء  
الكُتُب العربية مصر ب. ت.
- السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد ت ٣٢٤ هـ،  
تحقيق الدكتور شوقي ضيف (ط ٣) دار المعارف -  
مصر ١٩٨٨ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مع حاشية  
الصبان)، دار إحياء الكُتُب العربية ب. ت.
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)،  
جمال الدين ابن مالك ت ٦٧٢ هـ، تحقيق محمد عبد  
القادر عطا، وطارق فتحي السيد، بيروت ٢٠٠١ م.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (لابن مالك)

- حسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩هـ، مخطوط مكتبة الأوقاف العامة - بغداد: ج ١ رقم ١٤٢٦ و ج ٢ رقم ١٥٦٦.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى ت ٩٠٥هـ (مع حاشية ياسين العليمي)، دار إحياء الكتب العربية ب.ت.
- شعر نصيب بن رباح، الدكتور داود سلوم، مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٨م.
- الغرّة المخفية شرح الدرّة الألفية (لابن معط)، شرح أبي العباس ابن الخباز ت ٦٣٩هـ، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار - بغداد، مطبعة العاني ١٣١٠هـ = ١٩٩٠م.
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢١هـ، حيدر آباد الدكن - الهند ١٩٦٤م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري ت ٥٣٨هـ، دار الفكر - بيروت ب.ت.
- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور ت ٧١١هـ، بيروت ١٩٥٥م.
- المسائل والأجوبة (مسائل منه) ابن السيد البطلاني، ت ٥٢١هـ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي (ضمن رسائل في اللغة)، بغداد ١٩٦٤م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفرّاء ت ٢٠٧هـ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، (ط ٣) مطبعة دار الكتب العربية، القاهرة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (ج ١) - دار الفكر - دمشق ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
- المفصل في النحو، جار الله الزمخشري، كريستيانيا ١٨٤٠م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أثير الدين أبو حيان النحوي ت ٧٤٥هـ، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن ١٩٤٧م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهرى ت ٩٠٥هـ، تحقيق الدكتور عادل محمد عبد الرحمن والدكتور خليل إبراهيم حمودي السامرائي - ديوان الوقف السني - بغداد ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري ت ٨٣٣هـ، تحقيق علي محمد الضباع ب.ت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير الجزري ت ٦٠٦هـ، تحقيق محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٣م.